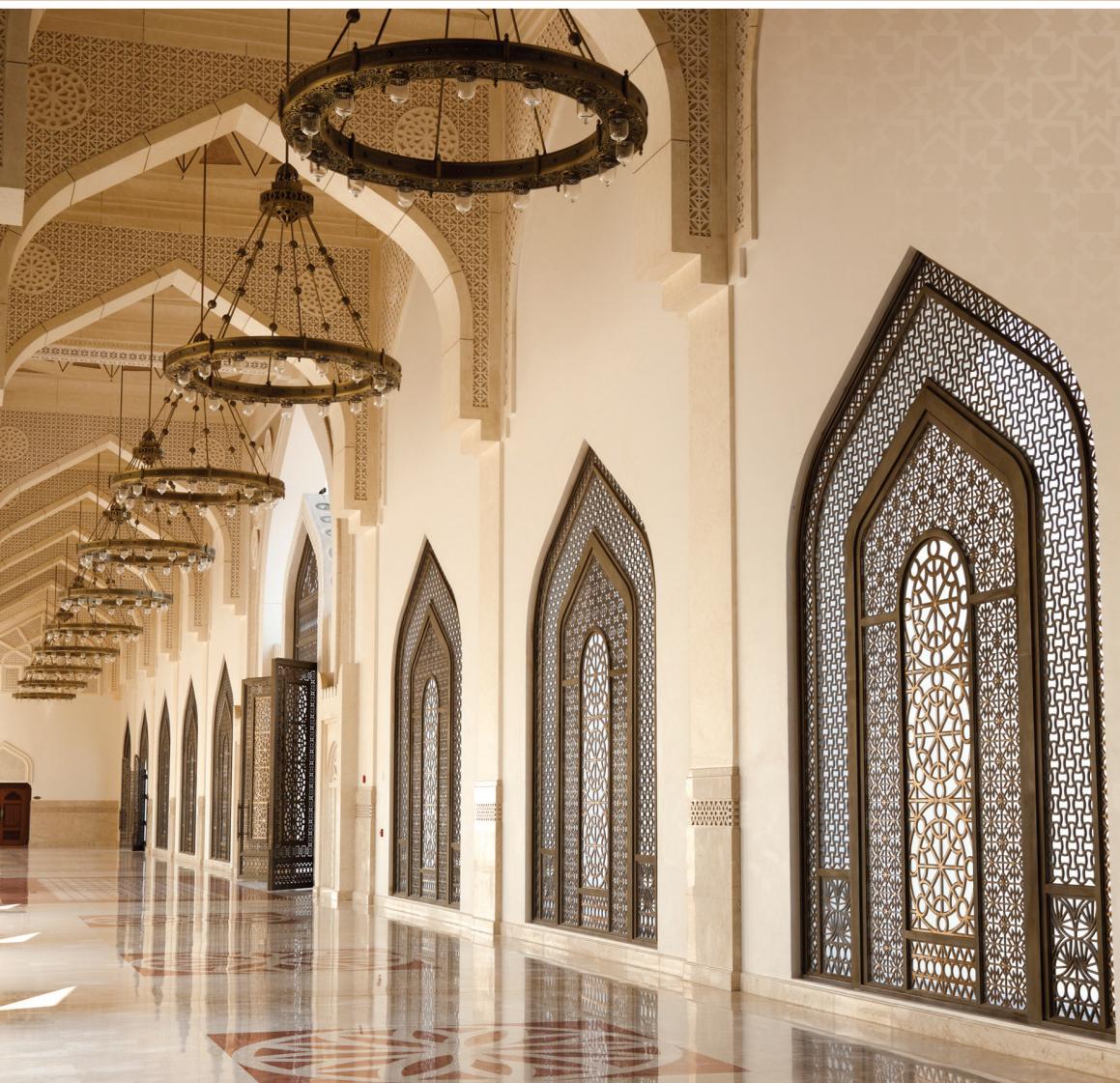


Bait Al-Mashura Journal

# مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية

العدد (٦) دولة قطر - أبريل ٢٠١٧ م



تصدر عن



ISSN : 2409-0867  
الكتروني  
ورقى  
ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

بيت المشورة للاستشارات المالية  
Bait Al-Mashura Finance Consultations

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

(البحوث المنشورة تعبر عن رأي كاتبيها)

# مجلة بيت المشورة

مجلة محكمة دولية تعنى بالاقتصاد والصيرفة الإسلامية

الجهة المصدرة

Published by:



Bait Al-Mashura Finance Consultations  
Doha-Qatar P.O Box 23471  
[www.b-mashura.com](http://www.b-mashura.com)

بيت المشورة للاستشارات المالية  
الدوحة قطر ص.ب: 23471  
[www.b-mashura.com](http://www.b-mashura.com)



## **عن المجلة..**

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، وتصدر هذه المجلة مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتاجهم العلمي (عربي - إنجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين من وسائل النشر الورقية والالكترونية.

## **الرؤية..**

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

## **الرسالة..**

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

## **الاًهداف..**

- إتاحة الفرصة للباحثين محلياً وعالمياً لـتحكيم ونشر في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجديد وفق المعايير العلمية المعترف.
- تحقيق عالمية الصيرفة الإسلامية وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية للمجلة بحيث تكون سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

## **العناوين للتواصل:**

info@mashurajournal.com

<http://www.mashurajournal.com>



## هيئة التحرير

نائب رئيس التحرير	رئيس التحرير
د. أسامة قيس الدريري	د. خالد بن إبراهيم السليطي
فريق التحرير	مدير التحرير
محمد مصلح الدين مصعب (ماجستير)	د. فؤاد حميد الدليمي
محمد نفيل محبوب (ماجستير)	نائب مدير التحرير
نوار سالم الزبيدي	د. إبراهيم حسن جمال

## الهيئة الاستشارية

- د. عبد الرحمن يسري أحمد أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي كلية الدراسات الإسلامية جامعة حمد بن خليفة - قطر (مصر).
- د. مراد بوضاية مدرس متدب بجامعة الكويت بكلية الشريعة والحقوق (الجزائر).
- د. أسامة قيس الدريري العضو المنتدب الرئيس التنفيذي شركة بيت المشورة (قطر).
- د. محمد نصران بن محمد عميد كلية الدراسات الإسلامية الجامعية الوطنية المالaysia (ماليزيا).
- د. عبد الوودع السعدي استاذ مشارك في قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة والقانون جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية بروناي (بروناي).
- د. فؤاد حميد الدليمي رئيس مجموعة الرقابة والتدقيق لدى بيت المشورة للاستشارات المالية (العراق).
- د. أحمد بن عبد العزيز الشري استاذ مساعد في قسم الدراسات الإسلامية إدارة الأعمال جامعة سلمان بن عبد العزيز السعودية (السعودية).
- د. إبراهيم حسن محمد جمال محاضر في الجامعة الوطنية (اليمن).
- د. بشر محمد موفق لطفي كلية إدارة الأعمال جامعة المملكة (البحرين).
- د. خالد بن إبراهيم السليطي المدير العام الحي الثقافي (كتارا) (قطر).
- أ. د. عائشة يوسف المناعي عميد كلية الدراسات الإسلامية في جامعة حمد بن خليفة (قطر).
- أ. د. يوسف محمود الصديقي عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة قطر (قطر).
- أ. د. عياض بن نامي السلمي مدير مركز التميز الباحثي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (السعودية).
- د. العياشي الصادق فداد باحث بقسم الاقتصاد الإسلامي والتنمية والتعاون الاقتصادي بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية جهة (الجزائر).
- أ. د. علي محمد الصوا عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بينك الأردن دبي الإسلامي (الأردن).
- أ. د. نظام محمد هندي عميد كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر (قطر).
- د. خالد شمس عبدالقادر أستاذ في قسم المالية والاقتصاد بجامعة قطر (قطر).
- أ. د. صالح قادر كريم الزنكي رئيس قسم الدراسات الإسلامية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة قطر (قطر).
- د. عصام خلف العنزي عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت (الكويت).



---

## نبذة عن الجهة المصدرة

---



**بيت المشورة للاستشارات المالية**  
Bait Al-Mashura Finance Consultations



## نبذة عن بيت المشورة للدستشارات المالية

### **توطئة:**

بيت المشورة للدستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية غير ربحية تأسست عام 2007، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير.

تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة(LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق.

ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصري في الإسلام.

### **رؤيتنا:**

أن تكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات الشرعية والتدقيق والتطوير والتدريب في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

### **رسالتنا:**

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

### **قيمـنا:**

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

### **أهدافـنا:**

- نشر ثقافة الصناعة المالية الإسلامية داخل دولة قطر وخارجها.
- استحداث وتطوير منتجات مالية إسلامية توّاكب النمو في الصناعة المالية الإسلامية وتدعيم وضعها التنافسي.
- الاستثمار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- تحقيق رضا المعاملين عن الخدمات المقدمة.
- التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.



---

## أحكام وشروط النشر

---

## مواصفات النشر

### **أولاً: شروط النشر العامة:**

1. تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوث أصلية، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروض لأطارات علمية مما له صلة ب مجال التخصص.
2. تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأي وسيلة من وسائل النشر، ولا قدمت للنشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطى يفيد بذلك يرفقه الباحث في آخر صفحة بالبحث عند إرساله للمجلة.
3. أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.
4. لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خطى بذلك من رئيس التحرير.
5. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبّر عن وجهة نظر الباحثين فقط ولا تعبّر عن رأي المجلة.

### **ثانياً: شروط النشر الخاصة بالنص المقدم:**

1. لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك الملخصين: العربي والإنجليزي، وكذا المراجع والملاحق.
2. حجم الخط ونوعه:
  - أ - البحوث المكتوبة بالعربية يكون خط المتن فيها: (16)، وخط الهاشم: (12)، ونوع الخط: (Traditional Arabic).
  - ب - أما البحوث المكتوبة بالحروف اللاتينية فيكون حجم الخط: (14)، والهاشم: (10)، ونوع الخط: (Times New Roman).
3. يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والإنجليزية، على أن لا يتجاوز كل واحد منها(300) كلمة بلغة رصينة، ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث والجديد الذي أتى به البحث في بداية الملخص.
4. يُقسم البحث وينظم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظاً على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي:
  - أ - المقدمة وتشمل: موضوع البحث وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة(إن وجدت)، وهيكلة البحث التفصيلية.
  - ب - متن البحث، وينبغي أن يكون مقسماً إلى مباحث ومطالب متسقة ومتراقبة.
  - ج - الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنباً لإطالة الفقرات والعنوانين الفرعية.
  - د - الخاتمة، وتكون ملخصة و شاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و (الوصيات).
  - ه - قائمة المصادر والمراجع والملاحق.
- 5 ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية، ومنها:

- أ - إتسام البحث بالأصالة والجدية وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً.
- ب - البُعد عن التجريح للأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي بالبحث.
- ج - معالجة البحث القضايا المعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية.
- د - ملازمة الموضوعية والتجدد من الميلول والاتجاهات الشخصية.
- 6- حسن الصياغة العلمية للبحث، وهذا يعني مراعاة ما يلي:

  - أ - سلامة اللغة والخلو من الأخطاء اللغوية والنحوية.
  - ب - مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية.
  - ج - الدقة في التوثيق وتخريج النصوص والشواهد(فيراعى ذكر البيانات الأساسية: عنوان الكتاب، المؤلف، الجزء والصفحة...الخ) حسب أصول المنهج العلمي المعمول به في توثيق الدراسات ذات الصلة، أما إذا خلا المرجع من بيانات، فتذكرة اختصارات المتعارف عليه على النحو الآتي:

    - بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسم الناشر: (د. ن).
    - بدون رقم الطبعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت).
    - د - توضع هوماش كل صفحة أسفلها ويكون ترقيم هوماش البحث متسلسلاً من بداية البحث إلى آخره.
    - ه - تثبت مصادر ومراجع البحث في فهرس يلحق بآخر البحث.
    - و - أما الرسومات والبيانات والجداول ونحوها فيراعى فيها ما يلي:

      - تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقيم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤها واللاحظات التوضيحية في أسفلها.
      - تدرج الجداول في النص وترقيم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها في أعلىها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

### **ثالثاً: سير البحث:**

- ترسل الأبحاث إلكترونياً إلى العناوين الخاصة بموقع المجلة (info@mashurajournal.com).
- تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه.
- تحكم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.
- تُعاد البحث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم.
- إذ تم قبول البحث للنشر، فإن كافة حقوق النشر تَوَلُّ للمجلة، ولا يجوز نشره بأي وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلاً بِإذْنِ كَاتِبِيِّ من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- تنشر البحوث على الموقع الرسمي للمجلة حال إجازتها من قبل المحكمين وتعتبر بحوثاً منشورة من حينه وتحال إلى الدور بانتظار الطبع.
- إذا تم نشر البحث يمنع الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.



---

**الفهرس**

---



25.....	تقديم
النقود الإسلامية الإلكترونية المؤشرة	
29.....	د. عويسى أمين.....
دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي وتركزات استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية	
69.....	د. عزمي وصفي عوض.....
دور المؤسسات التطبيقية في الاقتصاد الإسلامي في تمويل عجز الموازنة بالجزائر	
111.....	د. زهير بن دعاس و د. مومني إسماعيل.....
تقييم الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للزوار في المدينة المنورة خلال موسم الحج لعام: 1434 هـ	
141.....	د. عابد بن عابد العبدلي.....
القيم الأخلاقية وتأثيرها في السلوك الاقتصادي الإسلامي	
187.....	أ. د. عبد اللطيف بن عبدالله العبد اللطيف.....



---

## تقديم

---



## تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه  
أجمعين، أما بعد :

فإن تقدم الأمم مرتبط بحركة البحث العلمي ومواكبته لمستجدات واقع  
حياتها، حتى تعرف الأمة واقعها وتعامل الصحيح معه فضلاً عن  
التخطيط السليم لمستقبلها؛ وهنا تكمن أهمية الدراسات والبحوث العلمية  
 فهي تستقرئ الموروث وتقيّم الواقع وتستشرف المستقبل، وبقدر جودة تلك  
البحوث والدراسات علمياً وارتباطها بالواقع تكون مخرجاتها أكثر فاعلية.  
إن التسارع الملحوظ في مجال الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها التمويل  
الإسلامي يستدعي مضاعفة الجهود البحثية في هذا المجال وهو ما حرصت  
عليه مجلة بيت المشورة برفرد هذا القطاع بالبحوث والدراسات النوعية التي  
حرصنا فيها على تحقيق الجودة النوعية في البحوث من الناحية الأكاديمية  
والتركيز على الدراسات الأكثر ارتباطاً بواقع الصناعة، لنضع بين أيديكم  
العدد السادس الذي جمعت بحوثه بين الجانب التأصيلي لنظريات الاقتصاد  
الإسلامي، والجانب الوصفي التقييمي لبعض منتجات المالية الإسلامية  
وواقعها، بالإضافة إلى تضمن هذه البحوث لمنتجات وحلول مقترحة لقطاع  
المالية الإسلامية.

وقد حظيت المجلة بحمد الله تعالى بإقبال كبير من الباحثين والمتخصصين،  
وهو ما يعكس ثقتهم برصانتها العلمية والمهنية وكفاءتها الفنية، كما تبنت المجلة  
المنهج العلمي في تحكيم البحوث واعتمدت الموضوعية في نشرها، وحرصت  
على إتاحتها لدى أهم الوسائل والقواعد الرقمية مما يسهل للباحثين  
والمختصين الاستفادة بشكل أوسع، وهذا يمثل أحد أهم الركائز الأساسية  
في تحقيق رؤية المجلة نحو الريادة وهدفها في دعم وتطوير الصناعة المالية  
الإسلامية من خلال البحوث العلمية الرصينة، ولتكون مرجعاً علمياً معاصرًا  
للباحثين والمختصين محلياً وعالمياً من خلال الدراسات المتميزة بالأصالة  
والملبية للحاجات والتوازن المعاصرة.

هيئة تحرير المجلة



---

## الدراسات والبحوث

---



# دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي وتركزات استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية

د. عزمي وصفي عوض

(سلم البحث للنشر في 6 / 11 / 2016م، واعتمد للنشر في 13 / 1 / 2017م)

## الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي، وبيان تركزات استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لأدوات التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية والمديونية، وما مدى توزيع التمويلات المنوحة من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية على مختلف القطاعات الاقتصادية لدفع عجلة التنمية في فلسطين، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية الدور الذي تؤديه المصارف الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج التحليلية لدور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي أكدت أنها دون التوقعات والمستوى المطلوب، وأن دورها لم يكن فاعلاً بالمقارنة مع مستوى النجاح الذي حققته في تجميع المدخلات، وأن النتائج أظهرت أيضاً عدم توزيع التمويلات المنوحة من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية على مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، كما أن الدراسة أظهرت أن المصارف الإسلامية ركزت في استخداماتها على أدوات التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم المديونية، وبالاًخص على أداة المراقبة للأمر بالشراء، وأهملت جزئياً أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية، مما أضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد قدم الباحث العديد من التوصيات حول تشويط الدور التموي للمصارف الإسلامية الفلسطينية.

## **Abstract**

The study aims to evaluate the role of the Palestinian Islamic banks, it also describe the ratio of ownership and debt based financing deployed by Palestinian Islamic banks, similarly the role of Islamic banks in the financing of economic activity to support Palestinian development. The study concluded to the importance of the role played by Islamic banks in the financing of development theoretically, However, the analytical results of the role of the Palestinian Islamic banks in the development of economic activity confirmed that its below expectations and desired level, and its role was not active in comparison with the level of success achieved in the compilation of Savings, and that the results also appeared misallocation funds granted by the Palestinian Islamic banks to various economic sectors, The study also showed that Islamic banks were restricted in their use of the tools of Islamic financing instruments based on the concept of indebtedness, and in particular on the Murabaha tool , and partially ignored the existing of the financing instruments based on the concept of ownership which weakened its role in achieving economic development, and the researcher presented several recommendations about the revitalization of the developmental role of the Palestinian Islamic banks.

## المقدمة

أصبحت المصارف الإسلامية وخلال ما يقارب الأربعة عقود على نشأتها من أكثر المؤسسات المصرفية التي تشهد نمواً وانتشاراً جغرافياً واسعاً، وهي تؤدي دوراً هاماً وأساسياً في التنمية الاقتصادية، وتقع على عاتق المصارف الإسلامية مسؤولية النهوض بالتنمية كونها أسست لتحمل مسؤولية المال وإدارته، ومن هنا تأتي أهمية المصارف الإسلامية في دعم عجلة الاقتصاد وتمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال استخدامها لأساليب العمل المصري في المتطور والأدوات التمويلية الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية والمديونية، وبأحدث الطرق والأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري وتشييط الاستثمار وبما لا يتافق وأحكام الشريعة الإسلامية، فإذا كانت المصارف التجارية تعمل لتجميع الأموال والمدخرات لإعادة توظيفها مقابل الحصول على فوائد أعلى من تلك التي تدفعها على الودائع، فإن المصارف الإسلامية تعمل ك وسيط وشريك لتجميع الأموال وإعادة توظيفها لتحصل بذلك على نصيب من الربح وتتحمل جزءاً من الخسائر حال وقوعها.

وبإجراء مقارنة بين مجالات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية ومجالات توظيف الأموال في المصارف التجارية يتبين أن معظم أموال الودائع في المصارف التجارية توجه لمجال القروض والسلف والتي تشكل غالبية أوجه الاستثمار، أما في المصارف الإسلامية فتحتفظ طرق التمويل عن طريق القروض والسلف بفائدة، ليحل محل كل هذا أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية وأشهرها المشاركة والمضاربة والمراحة والبيوع.

## أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي الفلسطيني من خلال استخدامها لأدوات التمويل الإسلامية لتمويل المشاريع الاستثمارية، وبيان درجة تركيزات استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لصيغ التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية والمديونية في تمويلاتها للمشاريع الاستثمارية والإنتاجية، وسيتم ذلك من خلال المحاور الآتية:

1. بيان أهمية الدور التموي الذي تؤديه المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية والنشاط الاقتصادي.
2. بيان درجة تركيز استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لأدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية، ودرجة تركيز استخدام أدوات التمويل القائمة

على مفهوم المديونية، ودور تلك الأدوات في التنمية والنشاط الاقتصادي.

3. بيان درجة توزيع التمويلات المنوحة من المصارف الإسلامية على مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة.

### **مشكلة وأسئلة الدراسة:**

بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لزمام الأمور في الأراضي الفلسطينية في العام 1993، بدأ عمل العديد من المصارف التجارية والإسلامية، وشكلت هذه المصارف نواة النظام المصرفي الفلسطيني لتؤدي دوراً هاماً في تنمية النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وللمصارف الإسلامية الفلسطينية دور هام في تمويل التنمية والنشاط الاقتصادي ولو من الناحية النظرية وفقاً لما جاء في عقودها التأسيسية، ومن هنا تنشأ مشكلة الدراسة والتي تتمحور حول التساؤل الآتي، ما دور البنوك الإسلامية الفلسطينية في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تدعم التنمية والنشاط الاقتصادي الفلسطيني؟ وينبثق عن السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية تسهم في الإجابة على التساؤل الرئيسي:

1. هل التزمت المصارف الإسلامية الفلسطينية بما جاء في عقودها التأسيسية من مسؤولية للنهوض بالتنمية كونها أُسست لتحمل مسؤولية المال وإدارته؟
2. ما درجة تركزات استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية ودورها التنموي؟
3. ما درجة تركزات استخدام البنوك الإسلامية لأدوات التمويل القائمة على مفهوم المديونية ودورها التنموي؟
4. ما درجة توزيع/ تنويع التمويلات المنوحة من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية على مختلف القطاعات الاقتصادية؟
5. ما حجم ما تستثمره المصارف الإسلامية الفلسطينية داخل وخارج فلسطين من إجمالي الموجودات؟

### **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

1. بيان دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي الفلسطيني طبقاً لما جاء في عقودها التأسيسية وأنظمتها الداخلية من أهداف

تسعى لتحقيقها ومنها أنها عازمة على إنشاء المشاريع التنموية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبيان مدى تطابق الواقع العملي مع الواقع النظري لتلك الأهداف.

2. بيان حجم ما تستثمره المصارف الإسلامية من الموجودات داخل وخارج فلسطين.
3. التعرف على حجم التوظيفات الاستثمارية باستخدام أدوات التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية والمديونية وأهمية دور تلك الأدوات في التنمية الاقتصادية.
4. ما مدى توزيع التمويلات الإسلامية المنوحة من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية على مختلف القطاعات الاقتصادية.
5. تقديم التوصيات للمصارف الإسلامية الفلسطينية للقيام بدورها الأصيل في تمويل المشاريع الاستثمارية والإنتاجية لدفع عجلة النشاط الاقتصادي.

### **فرضيات الدراسة:**

للدراسة مجموعة من الفرضيات أهمها:

1. تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية بمسؤولياتها للنهوض بالتنمية كونها أُسست لتحمل مسؤولية المال وإدارته.
2. تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية في تجميع المدخرات بهدف استثمارها لتنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن.
3. أدوات التمويل الإسلامية أثبتت أثرها في الاستثمار والتنمية.
4. تمكنت المصارف الإسلامية الفلسطينية من تمويل المشاريع الاستثمارية باستخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية.

### **حدود الدراسة:**

اقتصرت الدراسة للتعرف على دور المصارف الإسلامية الفلسطينية وهي البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي العاملة في الضفة الغربية من فلسطين، وتم استثناء المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة لصعوبة الحصول على المعلومات، واقتصرت الدراسة على تحليل البيانات المالية خلال الفترة 2010 - 2014، وللمقارنات التحليلية للمصرفيين تم التركيز على الأعوام

. 2014 – 2013

**منهجية الدراسة:**

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدماً الجداول للتوضيح ما أمكن وقام الباحث بجمع ما يتوفّر من البيانات والإحصائيات المنشورة عن المصارف الإسلامية في فلسطين وهما البنك الإسلامي الفلسطيني والإسلامي العربي، والرجوع إلى الأديبيات والدراسات والأبحاث السابقة التي دارت حول موضوع المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية.

**الدراسات السابقة:**

1. دراسة (حس ومقداد، 2005) بعنوان دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، حيث قام الباحثان بدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في فلسطين. ولم يكتف الباحثان بالبيانات المنشورة عن المصارف الإسلامية بل سعياً إلى الاعتماد كذلك على البيانات الأولية، حيث تم تجميع البيانات من البنوك الإسلامية وفروعها العاملة في قطاع غزة فقط، وبذلك فإن الدراسة لم تشتمل على كل فلسطين. وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف الإسلامية في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين على أن تلعب هذا الدور. وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد قدم الباحثان العديد من التوصيات حول تسييط الدور التموي للمصارف الإسلامية، تتعلق غالباً في الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة، وهذا يتضمن إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل الواقع الفلسطيني.

2. دراسة (الرفيق، محمد 2010) بعنوان أثر التمويل المصري في الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، وتهدّف الدراسة إلى التركيز على أثر التمويل المصري في الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، حيث أظهرت الدراسة أن هناك العديد من مصادر التمويل بشكل عام، وشكل التمويل المصري في الإسلامي بشكل خاص أهمية كبيرة حيث تمكنت تلك المصارف من المساهمة في تمويل العديد من القطاعات

الاقتصادية، وبينت الدراسة أهمية دور المصارف الإسلامية في التنمية، ولهذا نجد أن المصارف الإسلامية يمكنها أيضاً أن تلعب دوراً في توفير الموارد المالية المحلية الضرورية لزيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي المساعدة في عملية التنمية، ويمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في حشد المدخرات القومية والخارجية، بالإضافة إلى تدعيم الاستقرار الاقتصادي من خلال امتصاص السيولة الفائضة بهدف السيطرة على العرض النقدي، وبالتالي تخفيض معدل التضخم والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في عملية تمويل المشروعات حيث تبين بأن اثر التمويل على الناتج المحلي الإجمالي كان ايجابياً وذو دلالة احصائية وأيضاً كان اثر التمويل على الانفاق الحكومي ايجابي بالإضافة إلى ذلك تبين أن المصارف الإسلامية لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية

## الإطار النظري وأدبيات الدراسة:

توطئه:

تقوم المصارف الإسلامية على مجموعة أفكار منها الإنابة أو الوكالة أو التفويض بين مالك المال (المودع) والمصرف الإسلامي (المستثمر)، وكذلك فكرة المخاطرة بأموال المساهمين والمودعين معاً في سبيل الحصول على عوائد مجزية، وتعتمد المصارف الإسلامية في استخدام أدواتها التمويلية على ثلاثة أسس تتمثل في تحريم الربا وتحديد المعاملات المباحة شرعاً، ووضع ضوابط ومعايير للاستثمار<sup>(1)</sup>، وبذلك فإن المصارف الإسلامية تعتمد على أساس المشاركة في الربح والخسارة كبديل للفائدة التي تقوم على أساسها المصارف التجارية التقليدية، وتتبثق فكرة المصارف الإسلامية من حقيقة أن وظيفة التمويل تقوم في المنهج الإسلامي على أساس توفير السيولة النقدية للمشروعات الاستثمارية التي تحتاجها على أن تكون نتائج هذا النشاط شراكة بين المصرف وأصحاب العمل من جهة وبين المصرف وأصحاب المال من الجهة الأخرى، ولأجل تحقيق أهدافها الاستثمارية تستخدم المصارف الإسلامية صيغة تمويلية مختلفة تقوم أساساً على القاعدة الفقهية الخارج، بالضمان والتي ينبع منها قاعدة الغنم بالغرم، ومن هذه الصيغ ما هو قائم على مفهوم الملكية كالمشاركة والمضاربة، ومنها ما هو قائم على مفهوم المديونية كبيع المرابحة والسلّم والإجارة والاستصناع، والتي ينتج عن التعامل بها مديونية ثابتة في ذمة العميل المستفيد من التمويل، وتعد عملية استثمار الأموال الوظيفة المكملة لقبول الودائع، ويتم

(1) مقداد وخليل، مجلة الجامعه الاسلاميه، المجلد الثالث عشر، ص 243، 2005 م.

استثمار الأموال في المصارف التجارية من خلال منح القروض لعملائها مقابل سعر فائدة محددة يفترض أنه يزيد عن سعر الفائدة الذي يدفعه المصرف للمودعين، ويختلف الأمر بالنسبة للمصارف الإسلامية، حيث يجب أن تستخدم هذه الأموال في مشروعات تتفق مع الشريعة الإسلامية، وتعود على المصارف والمودعين والمجتمع بالخير والرفاهية، دون إبراز طرف على حساب طرف آخر<sup>(2)</sup>، وتبع أهمية المصارف الإسلامية انطلاقاً من حاجة المجتمع الإسلامي والفرد المسلم إلى إيجاد ملاداً للتعامل المصري والمستثمر ي بعيداً عن شبهة الربا، حيث إن المصارف الإسلامية أوجدت نوعاً من التعامل المصري لم يكن موجوداً في القطاع المصري التقليدي، فقد أدخلت المصارف الإسلامية أساساً للتعامل بين المصرف والمعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المعامل، بدلاً من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (مدين/دائن) وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل، وترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصري بعيداً عن استخدام الفائدة، وإيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية، وتعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي<sup>(3)</sup>.

### **الخصائص الوظيفية للمصارف الإسلامية:**

يمكن تعريف المصرف بأنه مكان التقاء عرض النقد والطلب عليه، وبناء عليه تقوم المصارف بالعديد من الأنشطة والعمليات المصرفية ذات العلاقة، حيث تعمل المصارف كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات من الأفراد والهيئات المختلفة ليعاد استخدامها في تمويل العمليات والمشاريع، ومن المعلوم أن للمصارف الإسلامية خصائص وميزات تفرد بها عن المصارف التقليدية من حيث المبدأ والمحظى والمضمون اختلافاً واضحاً مما يتربت عليه اختلافاً في الغاية والهدف<sup>(4)</sup>، وتتميز بأنها ذات صبغة استثمارية وتنموية واجتماعية، وأنها تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية، فهي تسعى لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وعدم تبديدها، وزيادة الطاقات الإنتاجية وحسن استخدام المتاح منها، وأيضاً تقوية الهيكلية الاقتصادية من خلال تمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، كما أنها تسعى لتقليل البطالة، وهي مصارف اجتماعية تسعى لتحقيق

(2) جبر، هشام محمد، دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفى الأول فى فلسطين، غزة، ديسمبر، 1998.

(3) عربات و عقل، إدارة المصارف الإسلامية دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، صفحة 92 - 93 ، 2010 م.

(4) المصدر السابق.

عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وأنها ملتزمة بالصفات التنموية والاستثمارية في مشروعات حقيقة تؤدي إلى خلق الدخل فزيادة الطلب الفاعل وزيادة الإنتاج فالعاملة الكاملة، ثم زيادة الدخل في دورته الجديدة وبالتالي زيادة الميل الحدي للاستهلاك وزيادة الميل الحدي للإدخار فزيادة الاستثمار، وينتج عن ذلك دوران عجلة النمو في الاقتصاد الوطني، وهي ملتزمة بتطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي وهذا ما يميزها عن المصارف التجارية، فهي تستبعد التعامل بالفائدة وتسعى لتوجيه كل جهدها نحو الاستثمار الحال، وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، كما أنها تقوم بجمع الأموال المعطلة في الاقتصاد ودفعها إلى مجال الاستثمار لتنميته، والمصارف الإسلامية أهدافها تسعى لتحقيقها ومنها جذب الودائع وتنميتها من خلال استثمارها في مشاريع إنتاجية، وتقديم الخدمات المصرفية للمتعاملين وتوفير الأمان للمودعين وتقديم التمويل اللازم، وتحقيق معدلات نمو في المنافسة والاستمرارية والانتشار.

### واقع القطاع المصرفي الفلسطيني:

مع استلام السلطة الفلسطينية في منتصف عام 1994 لرئاسة الأمور الاقتصادية والمالية، بدأت المصارف بممارسة نشاطها من خلال إعادة افتتاح فروعها التي كانت قد أغلقت في عام 1967، وإنشاء مصارف فلسطينية جديدة تجارية وإسلامية، فقد بلغ عدد المصارف في فلسطين (17) مصرفًا حتى العام 2014، منها (7) مصارف وطنية وعدد (10) مصارف أجنبية وآفدة، وبعدد فروع بلغت (258) موزعة بين (125) فرعاً للبنوك الوطنية وعدد (112) فرعاً للبنوك الأجنبية، ومن إجمالي المصارف الوطنية مصرفان إسلاميان يعملان من خلال (28) فرعاً، وهي تشكل ما نسبته 22% من إجمالي الفروع التابعة للمصارف الوطنية، وعلى الرغم من التحديات والمعيقات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام جراء الاحتلال الصهيوني الغاشم، إلا إن القطاع المصرفي الفلسطيني الذي اتسم بأهمية خاصة في النشاط الاقتصادي باعتباره المكون الرئيسي للنظام المالي قد واصل نموه مثبتاً قدرته على التعامل مع الكثير من المخاطر المحلية ومرسخاً نفسه كأحد أهم ركائز دعم الاقتصاد الفلسطيني، وقد بلغت إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني 7 11190 مليون دولار في العام 2013 ارتفعت إلى 11815.4 مليون دولار في العام 2014، وبلغ إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف العاملة في فلسطين في العام 2013 ما قيمته 7 8303.7 مليون دولار ارتفعت إلى 8935.3 مليون دولار في العام 2014، أما عن التسهيلات المصرفية المنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني لعملائه فقد بلغت في العام 2013 ما قيمته 4480.1 مليون دولار ارتفعت إلى 4895 مليون

دولار في العام 2014<sup>(5)</sup>.

### **دور المصارف الإسلامية الفلسطينية وأهميتها في تنمية النشاط الاقتصادي الفلسطيني:**

بلغ عدد المصارف الإسلامية في فلسطين مصرفين هما البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني ويعملان من خلال (28) فرعاً، وتقدر حصة البنوك الإسلامية الفلسطينية مجتمعه ما نسبته 9.7% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني في العام 2014، وما يقارب 12% من إجمالي التمويلات المباشرة، وشكلت الودائع لدى البنوك الإسلامية الفلسطينية ما نسبته 9.8% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في العام 2014، ولزيادة إقبال الجمهور الفلسطيني للتعامل مع البنوك الإسلامية فإنه يتتوفر فرصه كبيرة أمام المصارف الإسلامية الفلسطينية لتعظيم حصصها السوقية، وهذا يشكل حافزاً لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي ترمي إلى مضاعفة حجمها في كل من ودائع العمالء والتمويلات المباشرة وتعظيم أرباحها.

الجنسية	سنة التأسيس	عدد الفروع	صافي حقوق الملكية(دولار)			اسم البنك
			النمو	2014	2013	
فلسطيني	1996	11	8.6%	67,729,769	62,321,764	البنك الإسلامي العربي
فلسطيني	1997	17	6.4%	67,539,672	63,463,651	البنك الإسلامي الفلسطيني

### **أولاً: البنك الإسلامي العربي**

شهد البنك الإسلامي العربي نمواً في إجمالي الموجودات بنسبة 19% لترتفع من 469 مليون دولار في العام 2013 إلى 561.9 مليون دولار في العام 2014، وتشكل ما نسبته 4.72% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، كما شهد نمواً في إجمالي الودائع بنسبة 21% لترتفع من 351 مليون دولار في العام 2013 لتصل إلى 425 مليون دولار في العام 2014 وتشكل ما نسبته 5% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني، وحقق البنك نمواً في التمويلات المباشرة بما يقارب 55 مليون دولار وبنسبة زيادة بلغت 29% حيث ارتفعت صافي التمويلات المباشرة من 191.3 مليون دولار في العام 2013 إلى 247 مليون دولار في العام 2014 وتشكل ما نسبته 5% من إجمالي التسهيلات المنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني، وارتفعت

(5) سلطة النقد الفلسطينية،البرازيلية المجمعه للقطاع المصرفي،التقرير السنوي 2014 م.

أرباحه من 3.5 مليون دولار في العام 2013 إلى 4.1 مليون دولار في العام 2014، وبلغ صافي حقوق الملكية ورأس المال 67.7 مليون دولار في العام 2014.<sup>(6)</sup>

وبالنظر إلى الجدول رقم (1) أدناه، لإيرادات التمويل المباشر وفقاً لأدوات التمويل المستخدمة من قبل البنك الإسلامي العربي للأعوام 2013 – 2014، فإننا نجد أن أعلى إيراد قد حققته أداة المرابحة للأمر بالشراء بقيمة 10.5 ملايين دولار في العام 2013 ارتفعت إلى 12.6 في العام 2014 كونها الأداة الأكثر استخداماً في التمويلات المباشرة، تلا ذلك إيرادات استثمارات البنك لدى المصارف الإسلامية الأخرى، حيث ارتفعت من 1.2 مليون دولار في العام 2013 إلى 1.5 مليون دولار في العام 2014، وشكلت إجمالي إيرادات التمويل المباشر البالغ قيمتها 15.5 مليون دولار من إجمالي إيرادات البنك الكلية البالغ قيمتها 19.9 مليون دولار ما نسبته 77.8% في العام 2014، وبلغ إجمالي النفقات والمصاريف قبل الضريبة 14.2 مليون دولار.

**جدول (1) إيرادات التمويل المباشر وفقاً لأدوات التمويل للبنك الإسلامي العربي للأعوام 2013 – 2014 (مليون دولار)**

المضاربة	استثمار في مصارف إسلامية	الاستصناع	المشاركة	الإجارة المنتهية بالتملك	المرابحة للأمر بالشراء	
0.56	1.2	0.19	-----	0.45	10.58	2013
0.49	1.5	0.14	0.005	0.73	12.6	2014

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي، 2014)

وبالنظر إلى الجدول (2) للتوزيع حصص إيرادات التمويل المباشرة للبنك الإسلامي العربي للأعوام 2013 - 2014، نجد أن حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق قد بلغت ما قيمته 701,164 دولار مشكلة ما نسبته 5.4% من إجمالي إيرادات التمويل المباشر في العام 2013 ارتفعت إلى 816,313 دولار في العام 2014 مشكلة ما نسبته 6.2% من إجمالي إيرادات التمويل المباشر، وحصة البنك من إيرادات التمويلات المباشرة ارتفعت من 12,321,401 دولار في العام 2013 إلى 14,699,277 دولار في العام 2014، وبهذا تكون حصة البنك دون احتساب مساهمة/حصة البنك في الوعاء الاستثماري قد شكلت ما نسبته 94.6% من إجمالي إيرادات التمويل المباشر، وهذا يستدعي توعية وتشريف العملاء وخاصة أصحاب حسابات الاستثمار

(6) البنك الإسلامي العربي، التقرير السنوي 2014 م

**المطلق لمراجعة شروط استئناف الحسابات والإطلاع على حصتهم كمستثمرين.**

**جدول (2) توزيع حصص إيرادات التمويل المباشر للبنك الإسلامي العربي للعام 2014 – 2013 (مليون دولار)**

إجمالي إيرادات البنك الكلية	حصة البنك بعد خصم المصارييف التشغيلية	حصة حسابات الاستثمار / إجمالي إيرادات التمويل المباشر	حصة حسابات الاستثمار المطلق	إجمالي المصارييف التشغيلية	إيرادات التمويلات المباشرة	
16.4	12.3	5.4 %	0.70	4.4	13	2013
19.9	14.6	6.2 %	0.81	6.4	15.5	2014

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي 2014)

وبالنظر للجدول (3)مؤشر تطورات أهم بنود المركز المالي للبنك خلال الأعوام 2010 - 2014، نجد أنها في تحسن مستمر، حيث نمت إجمالي التمويلات المباشرة بنسبة 210% ومن 79.8 مليون دولار في العام 2010 إلى 247.8 مليون دولار في العام 2014، ونمت ودائع العملاء بنسبة 83% ومن 231.9 مليون دولار في العام 2010 إلى 425.7 مليون دولار في العام 2014، كما نمت موجودات البنك بنسبة 96% ومن 285.7 مليون دولار إلى 561.9 مليون دولار خلال الفترة 2010-2014.

**جدول (3) تطورات أهم بنود المركز المالي للبنك الإسلامي العربي خلال الفترة 2014 – 2010 (مليون دولار)**

البند	المطلقة	ودائع العملاء والحسابات	صافي التمويلات المباشرة	الموجودات	2014	2013	2012	2011	2010
صافي التمويلات المباشرة			247.8	191.3	171.7	133.2	79.8		
ودائع العملاء والحسابات		425.7	351.5	306.3	236.1	231.9			
الموجودات			561.9	469.8	375.2	300.0	285.7		

المصدر: (التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي، 2014)

## ثانياً: البنك الإسلامي الفلسطيني

شهد البنك الإسلامي الفلسطيني خلال العام 2014 نمواً في صافي حقوق الملكية بنسبة 6.4% لترتفع من 63.4 مليون دولار في العام 2013 إلى 67.5 مليون دولار في العام 2014 ولتمثل ما نسبته 4.6% من إجمالي حقوق ملكية القطاع المصرفي الفلسطيني، ونمّت موجودات البنك بنسبة 18% عن العام 2013، لترتفع من 502.2 مليون دولار في العام 2013 إلى 595 مليون دولار في العام 2014 ولتمثل ما نسبته 5% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، كما شهد نمواً في ودائع العملاء بنسبة 13% لترتفع من 401.5 مليون دولار في العام 2013 إلى 455.9 مليون دولار في العام 2014 ولتشكل ما نسبته 5.1% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني، وحقق البنك نمواً في إجمالي التمويلات المباشرة بنسبة 31% لترتفع من 268.8 مليون دولار إلى 352.9 مليون دولار في العام 2014 ولتمثل ما نسبته 7% من إجمالي التمويلات الائتمانية الممنوحة في القطاع المصرفي الفلسطيني، وقد حقق البنك أرباحاً في نهاية العام 2014 ما يقارب 7.5 مليون دولار بعد الضرائب، وبلغت إجمالي النفقات والمصروفات قبل الضرائب 14.8، وبلغ معدل العائد على حقوق الملكية 11% في العام 2014، ومعدل العائد على الأصول 1.2%<sup>(7)</sup>.

وبالنظر إلى الجدول رقم (4) لإيرادات التمويل المباشر وفقاً لأدوات التمويل المستخدمة من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني للأعوام 2013-2014، فإننا نجد أن أعلى إيراد قد حققته أداة المراقبة للأمر بالشراء بقيمة 18.25 مليون دولار في العام 2013 ارتفعت إلى 22.3 مليون دولار في العام 2014 كونها الأداة الأكثر استخداماً في التمويلات المباشرة، تلا ذلك إيرادات استثمارات البنك لدى المصارف الإسلامية الأخرى بقيمة بلغت 1.3 مليون دولار في العام 2013 انخفضت إلى 0.69 مليون دولار في العام 2014، وشكلت إجمالي إيرادات التمويل البالغ قيمتها 22.3 مليون دولار من إجمالي إيرادات البنك الكلية البالغ قيمتها 28.7 مليون دولار ما نسبته 77%， ومن الأسباب الرئيسية التي جعلت المصارف الإسلامية الفلسطينية تتجه إلى استخدام أداة المراقبة للأمر بالشراء كونها تتصف بسهولة تسليها ووضوح التدفق النقدي والعائد شبة المضمون والابتعاد ما أمكن عن المخاطرة.

(7) البنك الإسلامي الفلسطيني، التقرير السنوي 2014 م

**جدول (4) إيرادات التمويلات المباشرة وفقاً لأداة التمويل للبنك الإسلامي الفلسطيني للأعوام 2013 - 2014 (مليون دولار)**

إجمالي إيرادات البنك	تمويل السلطة	الاستثمار لدى مصارف إسلامية	استصناع	المنتهية بالتملك	المراحة للأمر بالشراء	
23.7	0.81	1.3	0.02	0.44	18.2	2013
28.7	0.45	0.69	0.12	0.35	22.3	2014

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني 2014) وبالنظر إلى الجدول (5) للتوزيع حصص الإيرادات وفقاً لاستخدام أدوات التمويل للبنك الإسلامي الفلسطيني للعام 2013 - 2014، نجد إيرادات البنك من التمويلات المباشرة قد بلغت 20.8 مليون دولار في العام 2013 ارتفعت إلى 24 مليون دولار في العام 2014 وهي تمثل ما نسبته 83% من إجمالي إيرادات البنك البالغة 28.7 مليون دولار في العام 2014، وقد بلغت حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (توفير/ لأجل) من إيرادات التمويل المباشر 2.47 مليون دولار في العام 2013 مشكلة ما نسبته 11% من إجمالي إيرادات التمويل المباشرة، انخفضت إلى 2.40 وهي تمثل ما نسبته 10% من إجمالي إيرادات التمويل المباشر في العام 2014، بينما بلغت حصة البنك من إيرادات التمويل المباشر دون احتساب مساهمة/حصة البنك في الوعاء الاستثماري 18.3 مليون دولار وهي تمثل ما نسبته 88% من إجمالي إيرادات التمويل المباشر في العام 2013، ارتفعت إلى 21.6 مليون دولار وشكلت ما نسبته 87.5% من إجمالي إيرادات التمويل المباشر.

**جدول (5) توزيع حصص إيرادات التمويل للبنك الإسلامي الفلسطيني للأعوام 2013 - 2014 (مليون دولار)**

إجمالي إيرادات البنك الكلية	حصة البنك قبل خصم المصاري夫 التشغيلية	حصة حسابات الاستثمار المطلق/اجمالي الإيرادات	حصة حسابات الاستثمار المطلق	إجمالي المصاري夫 التشغيلية	إجمالي الإيرادات من التمويلات	
23.7	18.3	11 %	2.47	5	20.8	2013
28.7	21.6	10 %	2.40	7.3	24	2014

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني 2014)

وبالنظر للجدول (6) لأهم بنود المركز المالي للبنك الإسلامي الفلسطيني خلال الأعوام 2010 - 2014، نجد أهم بنود المركز المالي للبنك في تحسن مستمر، حيث ارتفعت صافي التمويلات المباشرة من 171 مليون دولار في العام 2010 إلى 352.9 مليون دولار في العام 2014، وزادت ودائع العملاء من 298 مليون دولار إلى 455.9 مليون دولار في العام 2014، كما ارتفعت موجودات البنك من 357.3 مليون دولار إلى 595.2 مليون دولار خلال تلك الفترة.

#### جدول (6) تطور أهم بنود المركز المالي للبنك الإسلامي الفلسطيني خلال الفترة 2014 - 2010 (مليون دولار)

البند	2014	2013	2012	2011	2010
صافي التمويلات المباشرة	352.9	268.8	209.4	187.3	171.0
ودائع العملاء والحسابات المطلقة	455.9	401.5	352.5	328.7	298.0
الموجودات	595.2	502.2	423.1	392.6	357.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني، 2014. وفي سياق تقييم دور المصرفين الإسلاميين في فلسطين، كان لا بد من إجراء مقارنة لأهم بنود المركز المالي للمصرفين، والجدول رقم (7) يبيّن أوجه المقارنة لأهم بنود المركز المالي للمصرفين:

**جدول (7) أوجه المقارنة لأهم بنود المركز المالي للمصارف الإسلامية الفلسطينية  
للاعوام 2013 - 2014 (مليون دولار)**

البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي	البند		
2014	2013	2014	2013	
595.2	502.2	561.9	468	مجموع الموجودات
67.5	63.4	67.7	62.3	حقوق الملكية
455.9	401.5	425.8	351.5	إجمالي ودائع العملاء
28.7	23.7	19.9	16.7	إجمالي إيرادات البنك الكلية
19.3	14.8	14.2	11.8	إجمالي النفقات قبل الضريبة
7.5	6.5	4.1	3.5	صافي الربح
352.9	268.8	247.1	191.3	صافي التمويلات المباشرة
24	20.8	15.5	13	إيرادات التمويل المباشر
2.40	2.47	0.81	0.70	حصة الحسابات المطلقة من إيرادات التمويل
21.6	18.3	14.6	12.3	حصة البنك من إيرادات التمويلات

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقارير السنوية للبنك الإسلامي العربي والفلسطيني، 2014) من خلال مراجعتنا للجدول (7) أعلاه، لأهم بنود المركز المالي للمصارف الإسلامية الفلسطينية للأعوام 2013 - 2014، نجد أن البنك الإسلامي الفلسطيني قد منح تمويلات مباشرة بقيمة 268.8 مليون دولار وبنسبة 66% من إجمالي ودائع العملاء لدى البنك ارتفعت إلى 352.9 مليون دولار في العام 2014 وشكلت ما نسبته 77% من إجمالي ودائع العملاء، بينما قدم البنك الإسلامي العربي تمويلات مباشرة بقيمة 191.3 مليون دولار وبنسبة 48% من إجمالي ودائع العملاء في العام 2013 ارتفعت إلى 247.1 في العام 2014 وشكلت ما نسبته 58% من إجمالي ودائع العملاء للبنك في العام 2014، وأن الفارق بين المصرفيين في هذا الجانب قد بلغ 13% و19% للأعوام 2013 - 2014 على التوالي لصالح البنك الإسلامي الفلسطيني في استثمار أموال المودعين في منح التمويلات وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار وأرباح البنك، ونجد أيضاً أن هناك فارقاً في حصة أصحاب الحسابات المطلقة من إيرادات التمويل المباشر بين المصرفيين، حيث نجد أن حصة حسابات أصحاب الحسابات المطلقة من إجمالي الإيرادات الناجمة عن التمويلات المباشرة في البنك الإسلامي الفلسطيني قد بلغت نسبة 10% في العام 2014، بينما بلغت حصة

أصحاب الحسابات المطلقة من إيرادات التمويل المباشر في البنك الإسلامي العربي 5% في العام 2014، وهذا دلالة واضحة أن البنك الإسلامي العربي يتقاضى حصة أكبر من الإيرادات الناجمة عن التمويلات المباشرة بالمقارنة مع البنك الإسلامي الفلسطيني على حساب المودعين.

وبمراجعة الجدول (8) أدناه، لتوزيع التمويلات الائتمانية حسب نوع أداة التمويل المستخدمة، نجد أن هناك تقارباً في نوع أداة التمويل الأكثر استخداماً لدى المصرفيين وهي أداة المراقبة للأمر بالشراء، وقد شكلت ما نسبته 90% من إجمالي التمويلات المباشرة للبنك الإسلامي العربي في العام 2013 انخفضت إلى 88.7% في العام 2014، وشكلت ما نسبته 98% للبنك الإسلامي الفلسطيني من إجمالي التمويلات المباشرة في العام 2013 انخفضت إلى 95% في العام 2014، تلا ذلك أداة الإجارة المنتهية بالتملك، وهذه دلالة واضحة على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية لا تستخدم بشكل عادل باقي أدوات التمويل وخاصة أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية، والتركيز فقط وبنسبة عالية على أداة المراقبة للأمر بالشراء، وهذا يدل أو يعكس مدى تدني مستوى مساهمة المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي.

**جدول (8) توزيع التمويلات المباشرة حسب نوع أدوات التمويل للأعوام 2013 - 2014**

المشاركة		الاستصناع		المضاربة		المنتهاية بالتملك		المراقبة للأمر بالشراء		حسب الأداة
2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	
1.9	--	2.8	2.5	7.64	7.9	14.9	8	219.3	172.4	الإسلامي العربي
1.6	0.6	4.0	0.4	5.6	----	5.29	5.9	333.7	263.6	الإسلامي الفلسطيني
3.5	0.6	6.8	2.9	13.2	7.9	20	13.9	553	436	الإجمالي

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقارير السنوية للبنك الإسلامي العربي والفلسطيني، 2014) والجدول التالي (9) أدناه، يستعرض أهم مؤشرات الأداء المالي للبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي للأعوام 2013 - 2014، ومن جدول مؤشر الأداء نجد أن هناك تقارباً بين المصرفيين لأغلب المؤشرات وإن دل ذلك فإنه يدل على أن المصرفيين ينتهجان سياسات واستراتيجيات متشابهة كون المصرفيين يعملان في ظل بيئة اقتصادية واجتماعية واحدة مما يساعد على تقارب نتائج المؤشرات المالية.

### جدول (9) أهم مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية الفلسطينية خلال العام 2013 – 2014

الإسلامي العربي		الإسلامي الفلسطيني		البند
2014	2013	2014	2013	
364.9 %	307 %	522 %	423 %	التمويلات المباشرة / حقوق الملكية
75.7 %	75 %	76.5 %	79 %	ودائع العملاء / الموجودات
44 %	40.7 %	59.2 %	53 %	التمويلات المباشرة / الموجودات
58 %	54 %	77.4 %	67 %	التمويلات المباشرة / ودائع العملاء
77.7 %	78 %	83.5 %	%87.7	إيرادات التمويل / إجمالي الإيرادات
0.7 %	0.7 %	1.26 %	1.3 %	نسبة العائد على الأصول
6.1 %	5.6 %	11.1 %	10.3 %	نسبة العائد على حقوق الملكية
87.9 %	86 %	86.9 %	87 %	المطلوبات وحقوق أصحاب الحسابات المطلقة / الموجودات
5 %	6 %	10 %	12 %	حصة الحسابات المطلقة / إيرادات التمويل المباشر
95 %	94 %	90 %	88 %	حصة البنك / إيرادات التمويل المباشر

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقارير السنوية للبنك الإسلامي العربي والفلسطيني، 2014)

#### دور المصارف الإسلامية عامة في تمويل المشروعات ودعم التنمية الاقتصادية:

التنمية في الإسلام لها نظرة شاملة لكل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع على مستوى الفرد والجماعة، وهي تشمل أيضاً تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وهي ذات سمات خاصة تمثل في أنها تتبع من عقيدة المسلم من إيمانه أنه مستخلف لعمران الأرض، وينبغي له أن يعمل على استثمار الموارد المسخرة بأفضل استثمار ممكن، والتنمية بالمفهوم الإسلامي تنمية عقائدية وشاملة، فهي عقائدية بمعنى أنها تلتزم بكل ضوابط الشريعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشاملة لفرد والمجتمع وعناصر الإنتاج كافة، وهي لا تقتصر على جيل دون الآخر وإنما هي عملية متواصلة، وتقوم التنمية على أساس قيام المسلم بواجب الإعمار الذي يستلزم استثمار وتنمية الموارد المادية على اختلافها، وتشمل التنمية بالمفهوم الإسلامي إلى جانب تنمية الموارد، التنمية البشرية التي تمثل جزءاً أساسياً وهاماً من التنمية الإسلامية، فتقوم بتنمية الفرد المستخلف وتوفير مستوى الكفاية له وفقاً للمقاصد الشرعية الخمسة، وتعتمد التنمية الإسلامية على بعدين هما<sup>(8)</sup>:

**البعد الاجتماعي:** ويتمثل في التصور الإسلامي للمسألة الاجتماعية وهي المسألة

(8) الربيعي وأخرون،..،المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، صفة 31، 2012 م

التي تتحد عندها العناصر الأساسية الثلاثة الإنسان والمجتمع، العمل والإنفاق، الحلال والحرام. وبعد الاقتصادي: وهو التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية التي تتحد عندها العناصر الثلاثة (الموارد والإنتاج الحاجة والإشباع، التوزيع والتوازن).

إن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تغيير في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة وإيجاد مؤسسات وتنظيمات جديدة، ومن أهمها المؤسسات المالية والمصرفية القادرة على تلبية المدخلات الكامنة في المجتمع والتي هي في الوقت نفسه تُعد قنوات لتوجيه هذه الموارد نحو أوجه الاستثمار المختلفة، فالنظام الإسلامي يبحث عن الاستثمار الفاعل من خلال توجيه المدخلات نحو سبل الاستثمار المختلفة والمتمثلة في إلغاء الاقتتال وفرض الزكاة والبحث على الاستثمار الطوعي، وإلغاء الفائدة على رأس المال والعمل بنظام المشاركة في الربح، وتكييف نمط الاستثمار في المجتمع بما يؤدي إلى تناسب الهيكل السمعي للعرض مع الهيكل السمعي للطلب لمنع حدوث اختلال هيكلية في الاقتصاد<sup>(9)</sup>.

وهذا كله ينبع من وظيفة المال في الإسلام لما تمثله هذه الوظيفة من التزام في وضع المال في خدمة المجتمع وإسعاد الفرد وتوسيع قاعدة المستفيدين من الأموال، وتحقيق صالح كل الأطراف من مودعين ومستثمرين، وأن المصارف الإسلامية تعمل بحكم طبيعتها على تلبية الموارد بما يتيح تحقق عنصر التكوين الرأسمالي الذي هو أولى ضروريات التنمية<sup>(10)</sup>.

إن المنهج التموي والفعال للمجتمعات الإسلامية لابد وأن ينبع من المعتقدات والقيم الإسلامية المستندة إلى القرآن الكريم والسنّة النبوية، ويكون للمصارف الإسلامية الدور الأساسي (وليس مجرد دور ثانوي أو هامشي) في أحداث التنمية وتحقيقها من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويعد التمويل من أهم الوظائف الرئيسية لأي مشروع سواء كان صناعياً أو زراعياً أو تجارياً أو خدماتياً، فالتمويل هو الذي يساعد على إنشاء المشروعات وتوسيع القائم منها، والقطاع المالي ممثلاً في المصارف هو الذي يرفد المشروعات بما تحتاجه من أموال، وهي التي تعمل على تجميع المدخلات المبعثرة ل تقوم بضخها في جسم الاقتصاد المحلي بقطاعاته المختلفة لتعمل على تقوية هذا الاقتصاد ونموه وتطوره، وعلى هذا الأساس فإن نمو القطاعات الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على كفاءة القطاع المالي وأهمها المؤسسات المصرفية، حيث إنها تؤدي دوراً هاماً في تجميع المدخلات واستثمارها في مجالات مختلفة تعود بالنفع الوفير على البلد في

(9) الربيعي ولآخرون..المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، صفحة 31، 2012 م

(10) نفس المصدر السابق، صفحة 32، 2012 م

شكل زيادة الإنتاجية والتشغيل وتقليل البطالة، ورفع مستوى البنية الاقتصادية<sup>(11)</sup>. ونجد في الاقتصاد الإسلامي أن المصارف الإسلامية تقع عليها مسؤولية خاصة في النهوض بواجب التنمية باعتبار أنها تحمل مسؤولية المال وإدارته كونها ذات طبيعة مؤسسية إنسانية، حيث تقوم بتبعة المدخرات ومحاربة الاكتاف وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار لخدمة المجتمع بصورة تتفق مع الشريعة الإسلامية، فهي مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، تسعى لوضع المال في وظيفته الأساسية في المجتمع.

وتسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق العديد من الأهداف التي من أهمها<sup>(12)</sup>:

1. إيجاد البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية التي يحتاج إليها المسلم في نشاطه اليومي التجاري، الصناعي، الزراعي وغير ذلك، ورفع الحرج عن المسلمين في المعاملات المصرفية اليومية.
2. تنمية الوعي الادخاري بشتى السبل لدى مختلف فئات المجتمع ومكافحة الافتراض.
3. تشجيع الاستثمار بإيجاد الفرص الملائمة وخلق الآليات والأدوات التي تلبي احتياجات المستثمرين.
4. توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال من الأفراد والشركات والمؤسسات.

وللتعرف على دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي، لا بد من التطرق إلى حصة مشاركتها مجتمعة نسبة إلى القطاع المصرفي الفلسطيني من حيث حجم التمويلات المنحوة وحجم ودائع العملاء وإجمالي الموجودات. وبالنظر إلى الجدول (10) أدناه، نجد أن إجمالي موجودات المصارف الإسلامية الفلسطينية نسبة إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة 2010 - 2014 قد بلغت 7.3% في العام 2010 ارتفعت إلى 9.7% في العام 2014 وبمعدل نمو بلغ 79.9% للمصارف الإسلامية بينما بلغت نسبة النمو للقطاع المصرفي 34.2% وإذا ما نظرنا إلى إجمالي ودائع العملاء في المصارف الإسلامية الفلسطينية نجد أن نسبتها إلى إجمالي ودائع العملاء المصري في القطاع المصرفي بلغت 7.7% في العام 2010 ارتفعت إلى 9.8% في العام 2014 وبنسبة نمو بلغت 66.3% للمصارف الإسلامية بينما كانت نسبة النمو لإجمالي ودائع العملاء في القطاع المصرفي 31% خلال الفترة 2010 - 2014، وهي نسبة نمو جيدة بالمقارنة مع باقي المصارف التجارية خاصة وأن المصارف الإسلامية حديثة النشأة في فلسطين بالمقارنة مع فروع البنوك الوافدة

(11) مقدار وحلس، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، صفة 248 - 249، 2005 م

(12) علي، أحمد محمد، دور البنك الإسلامي في مجال التنمية، الطبعة الأولى، سلسلة محاضرات للعلماء الفائزين بجائزة البنك، صفحة 12، 1995م

إلى فلسطين وانتشارها، وإذا ما نظرنا إلى إجمالي حجم التمويلات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية نسبة إلى إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني نجد أنها بلغت 8.6% في العام 2010 ارتفعت إلى 12.2% في العام 2014 وبنسبة نمو بلغت 141% بينما كانت نسبة النمو في مجال التسهيلات الائتمانية للقطاع المصري في 69% خلال الفترة 2010 - 2014.

#### جدول (10) أهم بنود المركز المالي للبنوك الإسلامية نسبة إلى القطاع المصري الفلسطيني 2010 - 2014 (مليون دولار)

2014		2013		2012		2011		2010		البند
البنوك الإسلامية/ القطاع المصري										
9.7 %	1157	8.6 %	970	7.9%	798	7.4 %	693	7.3 %	643	إجمالي الموجودات
9.8 %	881	9 %	753	%8.8	659	8.1 %	565	7.7 %	530	إجمالي الودائع
12.2%	600	10.2%	460	9.1%	381	9 %	320	8.6 %	249	إجمالي التمويلات

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات المالية من التقارير السنوية للمصارف وسلطة النقد، 2014)

وللمزيد من التعرف على دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي، لا بد من تحليل تركزات أهم بنود موجودات المصارف الإسلامية الفلسطينية. وبالنظر إلى جدول (11) أدناه، لأهم تركزات موجودات البنك الإسلامي العربي للأعوام 2013 - 2014 نجد أن إجمالي توظيفات البنك خارج فلسطين قد شكلت ما نسبته 22.9% من إجمالي موجودات البنك، حيث بلغت إجمالي توظيفات البنك الخارجية 107.3 مليون دولار، ونسبة إلى إجمالي ودائع العملاء البالغة 351.6 مليون دولار نجد نسبة التوظيف الخارجي إلى إجمالي ودائع العملاء بلغت 30.5% في العام 2013 ارتفعت إلى 33% في العام 2014، وقد ارتفعت نسبة التوظيف الخارجي إلى إجمالي موجودات البنك من 22.9% إلى 25% وقد شكلت نسبة التوظيف الخارجي إلى صافي التمويلات المباشرة للبنك الإسلامي العربي 56% في العام 2014، وبتقديرنا أن هذه النسبة مرتفعة كون البنك الإسلامي العربي تقع على مسؤوليته الدينية والاجتماعية تشيط الاقتصاد الفلسطيني

الم المحلي واستثمار أموال الفلسطينيين داخل فلسطين لا خارجها.

**جدول (11) أهم تركزات موجودات البنك الإسلامي العربي وفقاً للتوزيع الجغرافي في العام 2013 - 2014 (مليون دولار)**

خارج فلسطين	داخل فلسطين	خارج فلسطين	داخل فلسطين	تركيزات الموجودات
2014	2014	2013	2013	
247.1	-----	191.3		التمويلات المباشرة
130	128.6	100	121.9	أرصدة لدى بنوك وسلطة النقد
9.1		6.8	----	استثمارات لدى بنوك إسلامية
0.47	6.6	0.48	6.6	موجودات مالية بالقيمة العادلة
0.21	44.7	0.3	40.2	موجودات أخرى
140.6	427	107.5	360	المجموع

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي، 2014)

أما بخصوص تركزات أهم موجودات البنك الإسلامي الفلسطيني للأعوام 2013 - 2014، وبمراجعة الجدول (12) أدناه، نجد أن نسبة التوظيف الخارجي إلى مجموع موجودات البنك بلغت 13% في العام 2013، ونسبة إلى إجمالي ودائع العملاء بلغت 16%， وفي العام 2014 انخفض التوظيف الخارجي نسبة إلى إجمالي الموجودات من 13% إلى 6.4%， وأيضاً انخفض التوظيف الخارجي نسبة إلى إجمالي الودائع من 16% إلى 8.3%， وشكل التوظيف الخارجي نسبة إلى صافي التمويلات المباشرة 10% في العام 2014، وبتقديرنا العام حول التوظيف الخارجي للمصرفين نجد أنه كان من الأرجى للمصرفين أن تستثمر تلك التوظيفات داخل فلسطين حيث تقع على مسؤوليتهم تشغيل الاقتصاد الفلسطيني المحلي واستثمار أموال الفلسطينيين داخل فلسطين لا خارجها كون المجتمع الفلسطيني أحوج إلى هذه المبالغ للاستفادة منها.

## جدول (12) أهم ترکزات موجودات البنك الإسلامي الفلسطيني للأعوام 2013 - 2014 (مليون دولار)

خارج فلسطين	داخل فلسطين	خارج فلسطين	داخل فلسطين	البنود
2014	2013	2014	2013	
0.46	352.4	1.1	267.6	التمويلات المباشرة بالصافي
33.6	168	60.5	135	أرصدة لدى بنوك وسلطة النقد
	35.1		31.6	موجودات أخرى
4.1		5		موجودات بالكلفة المطفأة
38.1	555.5	66.6	434.4	المجموع

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني 2014)

وإذا ما تمت مقارنة نسبة التوظيف الخارجي للمصارف الإسلامية مع القطاع المصرفي الفلسطيني في العام 2014، نجد أن القطاع المصرفي الفلسطيني قد وظف ما نسبته 32.2% من إجمالي الموجودات خارج فلسطين وبقيمة إجمالية بلغت 3823.5 مليون دولار، وشكل التوظيف الخارجي ما نسبته 39.6% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني، بينما سجل التوظيف الخارجي للمصارف الإسلامية الفلسطينية مجتمعة في العام 2014 ما نسبته 15.4% من إجمالي الموجودات، وشكل التوظيف الخارجي ما نسبته 20% من إجمالي ودائع المصارف الإسلامية الفلسطينية مجتمعة.

ويمكن أيضاً أن نسلط الضوء على درجة ترکزات التمويلات المنوحة من قبل المصارف الإسلامية لمختلف القطاعات الاقتصادية حتى يتضح لنا مدى مساهمة المصارف الإسلامية الفلسطينية في النشاط الاقتصادي.

وبمراجعة الجدول (13) أدناه لتوزيع التمويلات المباشرة المنوحة من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني في تمويل القطاعات الاقتصادية للأعوام 2013 - 2014، نجد أن تمويل العقارات وتملك الأراضي والشقق السكنية قد حقق أعلى قيمة تمويل وبواقع 86 مليون دولار في العام 2013 ارتفعت إلى 100 مليون دولار في العام 2014، تلا ذلك تمويل التجارة والسلع الاستهلاكية وبقيمة إجمالية 31.5 مليون دولار في العام 2013 ارتفعت إلى 77.4 مليون دولار ومن 38.3 مليون دولار إلى 65.2 مليون دولار على التوالي، وأدنى قطاع قد تم تمويله هو القطاع الصناعي والزراعي بقيمة بلغت 4.7 مليون دولار في العام 2013 ارتفعت إلى 7.9 مليون دولار في العام 2014، بالرغم من أنه من أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين الذي يتوجب تمويله

وبنسبة عالية، وهذه المؤشرات لا تعطي انطباعاً جيداً لعدالة التوزيع في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة وأيضاً لا تقي بمستوى التوقعات التي يفترض أن تكون التركيزات التمويلية موزعة بين القطاعات الاقتصادية بعدلة وبشكل متوازن.

### جدول (13) توزيع التمويلات حسب القطاعات للأعوام 2013 - 2014 للبنك الإسلامي الفلسطيني (مليون دولار)

قطاع خاص و أخرى		سلع استهلاكية وخدمات		عقارات		تجارة الجملة والمفرق		صناعة وزراعة	
2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013
16.5	17.7	65.2	38.3	100.8	86	77.4	31.5	7.9	4.7
16.4	خاص 17.7 أخرى 0.043	18.4	استهلاكي 12.5 سيارات 25.8	84.8	إنشاءات 69.3 أراضي 16.7	77	داخلي 28 خارجي 3.3	6.81	زراعة 3.96 صناعة 0.75
	0.015	46.8		16		0.43		1.15	

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني 2014)

وبالنظر إلى الجدول أدناه (14) لتوزيع التمويلات المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية في البنك الإسلامي العربي للأعوام 2013 - 2014، نجد أن حصة تمويل التجارة وتمويل المهن الحرافية قد حاز على أعلى قيمة من إجمالي التمويلات وبقيمة 43.3 مليون دولار في العام 2013 ارتفع إلى 49.3 مليون دولار، تلا ذلك القطاع الخاص والذي يشتمل على بند تمويل شراء الأصول كالأراضي والعقارات لغايات استثمارية وبقيمة 39 مليون دولار، وأدنى حصة في التمويلات حسب توزيع التمويلات للقطاعات الاقتصادية كان لقطاع الصناعة والزراعة حيث سجل أدنى قيمة من إجمالي التمويلات المنوحة بقيمة 10.1 مليون دولار وشكلت ما نسبته 5% من إجمالي التمويلات المنوحة، ارتفعت في العام 2014 إلى 13.1 مليون دولار، وإذا ما نظرنا إلى بند تمويل السيارات لغايات الاقتاء الشخصي في قطاع تمويل السلع الاستهلاكية والسيارات، نجد إن تمويل السيارات للاقتاء الشخصي قد سجل ما قيمته 18 مليون دولار في العام 2013 ارتفع إلى 29.5 مليون دولار في العام 2014 بالمقارنة مع تمويل قطاع بأكمله كقطاع الصناعة والزراعة.

**جدول (14) توزيع التمويلات حسب القطاعات الاقتصادية للأعوام 2013 - 2014  
للبنك الإسلامي العربي (مليون دولار)**

قطاع خاص وعقارات		سلع استهلاكية وخدمات		أراضي للاستثمار وللإقتناة		تجارة ومهن حرفية		صناعة وزراعة	
2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013
45	33.8	54.2	36.7	37.6	25.1	49.3	43.3	13.1	10.1
21	عقارات 17.8	5.8	استهلاكية 1.7	21.8	للاستثمار 21.5	تجارة داخلية 40.1	0.46	زراعة 0.67	
24	سكن 16	29.5	سيارات 18.8	15.7	للاقتناة 3.5	تمويل مهن 3.2	12.7	صناعة 9.46	
		18.9	خدمات 16.2						

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي 2014)

وللمزيد من التوضيح حول تركز التمويلات المنوحة من قبل المصرفين الإسلاميين على مختلف القطاعات الاقتصادية، يوضح الجدول (15) أوجه المقارنة لتوزيع التمويلات المباشرة حسب القطاع الاقتصادي للعام 2014، حيث نجد أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد مولت بقيمة إجمالية من قبل المصرفين بمبلغ 135.2 مليون دولار من قبل البنوك الإسلامية مجتمعه، تلا ذلك تمويل الإسكان والعقارات وتملك الأراضي والشقق السكنية قد حقق أعلى قيمة تمويل من قبل المصرفين بإجمالي 218.9 مليون دولار، تلا ذلك تمويل التجارة والحرف والمهن الصناعية بإجمالي 126.7 مليون دولار، وتمويل السلع الاستهلاكية واقتناة السيارات بقيمة إجمالية 73.3 مليون دولار، وأدنى قطاع قد تم تمويله هو قطاع الصناعة والزراعة بقيمة إجمالية بلغت 21 مليون دولار، بالرغم من أنه من أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين الذي يتوجب تمويله وبنسبة عالية. وهذه المؤشرات لا تعطي انطباعاً جيداً لتركيزات التمويل للقطاعات الاقتصادية وأيضاً لا تفي بمستوى التوقعات التي يفترض أن تكون التركيزات التمويلية عادلة لكافة القطاعات حتى تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

**جدول (15) أوجه المقارنة للتوزيع التمويلات المباشرة حسب القطاع للمصارف الإسلامية الفلسطينية للعام 2014 (مليون دولار)**

قطاع (السلطة)	خدمات واقتضاء أصول للاستثمار	سلع استهلاكية وسيارات	عقارات وسكن وانشاءات	تجارة جملة ومفرق	صناعة وزراعه	
47.9	56.5	35.3	45.1	49.3	13.1	الإسلامي العربي
87.3	32.4	38	84.9	77.4	7.9	الإسلامي الفلسطيني
135.2	88.9	73.3	130	126.7	21	الإجمالي

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقارير السنوية للبنك الإسلامي العربي والفلسطيني، 2014)

**تركزات استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية في المصارف الإسلامية الفلسطينية:**

لأجل تحقيق أهدافها الاستثمارية تستخدم المصارف الإسلامية الفلسطينية أدوات تمويلية مختلفة، وهذه الأدوات منها ما هو قائم على مفهوم الملكية كالمشاركة والمضاربة، حيث يشترك كل من المصرف الإسلامي وعميله في ملكية المشروع الممول بغض النظر عما يقدمه كل طرف مالاً كان أو عملاً أو الاثنين معاً، فيأخذ العميل نتيجة لهذه الشراكة صفة المالك للمشروع، ومنها ما هو قائم على مفهوم المديونية كبيع المراقبة والإجارة والاستصناع والسلم والقرض الحسن، والتي ينتج عن التعامل بها مديونية ثابتة في ذمة العميل المستفيد من التمويل، إلا أن الملاحظ من خلال التقارير السنوية الصادرة عن المصارف الإسلامية الفلسطينية أن صيغ التمويل القائمة على مفهوم المديونية قد طفت على أغلب استخداماتها في حين أن بعض الصيغ القائمة على مفهوم الملكية كالمضاربة والمشاركة استخدمت حديثاً وبقيم منخفضة بالمقارنة مع إجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة، وعليه فإننا سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة ما درجة تركزات استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لأدوات التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية من جهة، والمديونية من جهة أخرى، وأهمية تلك الأدوات في تمية النشاط الاقتصادي، وبشكل أكثر دقة سنحاول معرفة مدى مساهمة الصيغ التمويلية التي تستخدمها المصارف الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية والمديونية في النشاط الاقتصادي؟

وسيتم ذلك من خلال:

**أولاً :** بيان درجة استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية للصيغة الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية ودورها في تنمية النشاط الاقتصادي .

من صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية المضاربة والمشاركة، وهي أدوات قائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وفي ملكية المشروع الممول:

#### 1. المضاربة :

تعتبر المضاربة إحدى أهم صور التمويل في الاقتصاد الإسلامي، وهي الأساس الذي تقوم عليه فكرة المصارف الإسلامية في قبولها للودائع وتشغيلها لها، سواء أكانت مضاربة مطلقة أم مضاربة ثلاثة العلاقة<sup>(13)</sup> ، وتعني صيغة المضاربة دخول المصرف في صفقة محددة مع متعامل أو عدة متعاملين بحيث يقدم المصرف المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل الجهد، ويصبح الطرفان أو الأطراف شركاء في الفن والغرم أي في الربح والخسارة، بحيث يوزع الربح وفقاً للنسب المتفق عليها، وإن تحققت خسارة يتحملها المصرف بخسارة رأس المال وتحمل المتعامل خسارة جهده، وهي بالأساس تقوم على أساس الصدق والأمانة والإخلاص من جانب المضارب، ولا يتربّ على المضارب أية مدینونية مالية نتيجة للخسارة ما لم يثبت التعدي أو التقصير، وللمضاربة منافع ودور فاعل في التنمية الاقتصادية علاوة على ما تتحققه من فائدة للمضاربين مثل إنشاء مشروعات جديدة تتوج فرضاً جديدة للعمل مما يؤدي إلى المساعدة في التغلب على البطالة وكذلك في منع اكتثار الأموال، وتحقيق التكامل بين عناصر الإنتاج، وتزيد من فرص التشغيل وحجم الاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة، وبالمحصلة تدعم وتساهم في التنمية الاقتصادية، إلا أن استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لأداة المضاربة ضئيلة بالمقارنة مع أدوات التمويل القائمة على مفهوم المدینونية.

وبالنظر إلى الجدول<sup>(16)</sup> نجد أن استخدام البنك الإسلامي العربي لأداة المضاربة كان ولا يزال متواضعاً بالمقارنة مع الأدوات الأخرى، حيث سجلت التمويلات المستخدمة بأداة المضاربة في البنك الإسلامي العربي ما قيمته 9.14 مليون دولار في العام 2010 مشكلة ما نسبته 11.4% من إجمالي التمويلات المباشرة المنوحة من قبل البنك في العام 2010، انخفضت إلى 7.6 مليون دولار وتمثل ما نسبته 3% من إجمالي التمويلات المنوحة في العام 2014.

(13) مقداد وحلس، مجلة الجامعه الاسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الاول، صفحة 243 - 244 ، 2005 م

### جدول (16) استخدام أداة المضاربة للبنك الإسلامي العربي خلال الفترة 2010 - 2014 (مليون دولار)

أداة التمويل	2010	2011	2012	2013	2014
المضاربة	9.14	8.25	9.37	7.98	7.6
إجمالي التمويلات المباشرة	79.83	132.9	171.5	191	247.7
نسبة المضاربة / إجمالي التمويلات	11.4 %	6.2 %	5.4 %	4.1 %	3 %

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي، 2014)  
استخدم البنك الإسلامي الفلسطيني أداة التمويل بالمضاربة حديثاً ومع بداية العام 2014، حيث قام البنك بتمويل ما قيمته 5.64 مليون دولار باستخدام أسلوب المضاربة، والذي يبدو أن المصارف الإسلامية الفلسطينية لا تميل إلى استخدام أداة المضاربة في تمويلاتها لما قد تواجهه بتقديراتهم للمعوقات والعقبات في التطبيق والابتعاد ما أمكن عن تحمل المخاطرة، ولتشجيع استخدام أداة المضاربة من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية، ينبغي تقديم حواجز من قبل السلطات الرقابية لحث المصارف الإسلامية الفلسطينية على تعميق استخدام أداة المضاربة وذلك من خلال تقديم حزمة من الإعفاءات والمزايا.

## 2. المشاركة:

وهي من أدوات أو صيغ التمويل الإسلامية القائمة على مفهوم الملكية، وتقوم المشاركة على أساس اشتراك طرفين أو أكثر في تمويل مشروع ما (المصرف وصاحب المشروع) وكل منهما جزء ثابت في رأس المال، على أن يقتسما عائد المشروع بحسب رأس مال كل منهما بعد خصم حصة القائم بالإدارة على نحو ما يتفقان عليه، أما الخسارة فيتم تقسيمها حسب رأس المال، وتمثل عقود المشاركة اتحاد الملكية والإدارة<sup>(14)</sup>، ومن أهم مزايا المشاركة كأسلوب تمويل أن التمويل بالمشاركة لا يضيف شيئاً إلى تكلفة المشروع، ومن ثم فلا زيادة في أسعار منتجات المشروع، وتتوفر المشاركة الحافز لكل الشركاء لإنجاح المشروع، لأن الجميع سيشترك في الناتج وينتظره، كما إن المخاطرة يتحملها جميع الشركاء بنسب عادلة.

ولم تظهر في التقارير السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني أية قيود لاستخدام أداة المشاركة في تمويلاتها للسنوات التي سبقت العام 2014، حيث

(14) الربيعي وأخرون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، صفحة 23، 2012م

قام البنك الإسلامي الفلسطيني حديثاً باستخدام أداة المشاركة في العام 2014 بقيمة 1.67 مليون دولار وشكلت ما نسبته 0.4% من إجمالي التمويلات المباشرة للبنك، وبالمثل قام البنك الإسلامي العربي باستخدام أداة المشاركة في العام 2014 قيمة 1.95 مليون دولار وبنسبة 0.7% من إجمالي تمويلات البنك المباشرة، وربما يعود سبب امتياز المصارف الإسلامية الفلسطينية عن استخدام أداة المشاركة في تمويلاتها حسب تقديراتهم لما قد تواجهه من معوقات وعقبات في التطبيق أو لتقديرات المصرف في ارتفاع نسبة المخاطرة لصيغة المشاركة، أو من منظور آخر وهو أن وظيفة المصرف أساساً هي التمويل وليس التملك من جهة، ومن جهة أخرى إن أغلب الأدوات التي تستخدمها المصارف الفلسطينية تقوم على مفهوم المديونية وأهمها المراقبة للأمر بالشراء، كون المراقبة تتصرف بسرعة تسبيلاً لها ووضوح التدفق النقدي والعائد شبة المضمون، ولكي تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية بالدور الفاعل تجاه التنمية الاقتصادية، يتوجب عليها أن تخفض من نسبة استخداماتها لأدوات التمويل القائمة على المديونية في تمويلاتها وتتجه بجزء من تمويلاتها نحو استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية وهي المشاركة والمضاربة، حتى تفي بالدور المتوقع منها في تنمية النشاط الاقتصادي مما يساهم في حل مشكلة البطالة، وهذا يتواافق مع المسؤولية الدينية والوطنية والاجتماعية المنوطة بالمصارف الإسلامية الفلسطينية، وعليها أن تتواء في تطبيق واستخدام عقود المشاركة المختلفة ومنها المشاركة المتاقصة (المتملكية بالتملك)، والمشاركة في التشغيل (تمويل رأس المال)، والمشاركة على أساس الصفة الواحدة.

ولأداة المشاركة مزايا عديدة في تنمية النشاط الاقتصادي منها زيادة فرص التشغيل وحشد المدخلات الاقتصادية وتوزيع مخاطر المشروع بين مجموعة من المستثمرين الذين يمثلهم المصرف والأطراف الأخرى المشاركة في المشروع، وعدالة توزيع العائد، وتأسيس المشروعات الإنتاجية التي تساعد في نمو وتطوير الاقتصاد الوطني مما يعني معالجة المشكلات الاقتصادية كالتضخم والركود الاقتصادي وسوء توزيع الثروة.

**ثانياً : بيان درجة استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية للصيغ الإسلامية القائمة على مفهوم المديونية ودورها في تنمية النشاط الاقتصادي .**

من الصيغ القائمة على مفهوم المديونية بيع المراقبة والإجارة والاستصناع والسلّم والقرض الحسن، والتي ينتج عن التعامل بها مديونية ثابتة في ذمة العميل المستفيد من التمويل ومنها :

1. **المراقبة:** وهي بيع السلعة أو الخدمة بثمنها الأصلي مع إضافة (نسبة أو مبلغ)

ربح، وهي من أنواع بيع الأمانة، ويشترط لصحة عقد المراقبة تملك المصرف الإسلامي للسلعة بطريقة الملكية المتعارف عليها في المجتمع المتعامل فيه، حيث من الممكن أن تختلف صورة نقل الملكية من الفرد العادي الذي يحتاج إلى سلعة معينة عن تاجر يبرم الصفقات، فال الأول يريد أن يرى السلعة أمام عينيه، بينما التاجر قد يكتفي بوصول مستندات الشحن في حالة الاستيراد، وفي جميع الأحوال فإن المصرف ملزم بالشروط المتفق عليها، وهو يضمن السلعة في حالة التلف والعيب والغرق والحرق والسرقة، وغير ذلك مما يمكن أن يحدث لها<sup>(15)</sup>، ويتخذ بيع المراقبة أحد الشكلين التاليين:

**أ. المراقبة البسيطة:** وتكون بين طرفين أحدهما لديه السلعة ويرغب في بيعها للأخر بثمن آجل أكثر من الثمن العاجل، مثل البيوع التي يقوم بها التجار في العادة فهم يشترون السلع ويحتفظون بها حتى يأتي من يرغب بشرائها فيبيعونه إياها بربح.

**ب. المراقبة للأمر بالشراء:** وتعُرَّف المراقبة للأمر بالشراء أو المراقبة المصرفية بأنها: قيام المصرف بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه المصرف كلياً أو جزئياً وذلك مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء<sup>(16)</sup>، ومعنى ذلك أن يتقدم العميل إلى المصرف طالباً منه شراء سلعة ليست في حوزة المصرف، ويعده بأنه إذا قام بشراء هذه السلعة فسيقوم العميل بشرائها منه بما تقوم عليه من تكلفة زائدة يتقاضان عليها، أي أن الفرق بين المراقبة للأمر بالشراء والمراقبة الأصلية هو عدم امتلاك البائع (المصرف) للسلعة عند تقدم المشتري لشرائها، وهي من أهم الأدوات الأكثر استخداماً من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية.

إن المراقبة كما تجريها المصارف الإسلامية الفلسطينية تحت مسمى المراقبة للأمر بالشراء هي صيغة تجارية استهلاكية لا يمكن لها أن تسهم في دفع عجلة التنمية لل الاقتصاد بالقدر المأمول إذا بقيت تطبق في المصارف الإسلامية الفلسطينية من خلال التركيز على استخدامها دون الأدوات الإسلامية الأخرى وهذا ما أفرزته هذه الدراسة من تحليل للتقارير السنوية الصادرة عن المصرفين، حيث إن أدلة المراقبة للأمر بالشراء لا يفي استخدامها لوحدها في التنمية الاقتصادية للأسباب الآتية:

1. عدم تمكناها من تمويل رأس المال الثابت للمشاريع الإنتاجية طويلة الأجل، فالمراقبة التي تقدمها المصارف الإسلامية الفلسطينية في مجملها مراقبة تجارية استهلاكية لما افرزه التطبيق العملي لاستخدامات صيغة المراقبة.

(15) مقدار وحلس، مجلة الجامعه الاسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، صفحه 245، 2005 م

(16) فياض، عطية ، التطبيقات المصرفية لبيع المراقبة في ضوء الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأولى، صفحة 65 ، 1999 م

2. عدم ملائمة المراقبة لتمويل رأس المال العامل من ناحيتين، أولاهما أن صيغة المراقبة لا تعطي المنشأة الحرية الكافية في الإنتاج والتسويق إذ تكون المنشأة مقيدة بزمن محدد لتسديد الأقساط مستحقة الدفع للبنك، ومن ناحية ثانية فإن هذه الصيغة لا يمكن تطبيقها إلا في توفير السلع العينية فقط، بينما معظم رأس المال العامل يوجه لمقابلة نفقات نقدية.

3. ارتفاع التكاليف التي يتحملها العميل بسبب الهاشم الذي يدفعه للمصرف، وهذا راجع في الأساس إلى التكاليف التي يتحملها المصرف والتي يضيفها إلى ثمن السلع عندما يقوم بحساب هامش الربح.

إلاً أن سبق ذكره لا ينفي أن يكون لصيغة المراقبة دور تمويسي، ولكن لن يكون فاعلاً في التنمية الاقتصادية إذا تم التركيز على استخدامها بنسبة تمويل مرتفعة بالمقارنة مع أدوات التمويل الأخرى، ولا بد من أن تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية بعميق استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية حتى تتمكن من أن تؤدي دوراً فاعلاً في تنمية الاقتصاد، وبالنظر إلى الجداول (17) يتضح نسبة استخدام أداة المراقبة للأمر في الشراء من قبل البنك الإسلامي العربي بالمقارنة مع إجمالي التمويلات، حيث سجل متوسط أعلى قيمة تمويل 85% من إجمالي التمويلات المباشرة المنوحة للعملاء خلال الفترة 2010 – 2014، وهذه دلالة واضحة على أن المصرف يعتمد في الأساس على استخدام أداة المراقبة للأمر في الشراء في منح التمويلات.

**جدول (17) استخدام أداة المراقبة من قبل البنك الإسلامي العربي خلال 2014 – 2010 (مليون دولار)**

أداة التمويل	2010	2011	2012	2013	2014
المراقبة للأمر بالشراء	62.0	116.6	153.7	172.4	219.3
إجمالي التمويلات المباشرة	79.83	132.9	171.5	191	247.7
نسبة المراقبة /إجمالي التمويل	77 %	87 %	89 %	90 %	88 %

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي 2014)

وبالنظر إلى الجدول (18) يتضح نسبة استخدام أداة المراقبة للأمر بالشراء من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني بالمقارنة مع إجمالي التمويلات المباشرة، حيث سجل متوسط أعلى قيمة تمويل 96.5% من إجمالي التمويلات المباشرة المنوحة للعملاء خلال الفترة 2010 – 2014، وهذه دلالة واضحة على إن البنك يعتمد في

الأساس على استخدام أداة المراقبة للأمر في الشراء في منحه للتمويلات المباشرة.

### جدول (18) استخدام أداة المراقبة من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني خلال 2010 - 2014 (مليون دولار)

2014	2013	2012	2011	2010	أداة التمويل
333.7	263.6	204.6	183.7	168.2	المراقبة للأمر بالشراء
352.2	268.8	210.75	189.72	172.89	إجمالي التمويلات المباشرة
%94.5	%97	%97	%96	%97	نسبة المراقبة / إجمالي التمويل

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني 2014)

2. السَّلْم: ويقوم على مبادلة عوضين، أولهما حاضر وهو الثمن، والآخر مؤجل وهو الشيء المسلم فيه، فالسَّلْم هو أن يقوم البائع (المسَّلم إليه) بالحصول على ثمن البضاعة (المسَّلم فيه) مسبقاً من المشتري (المسَّلم) ثم يقوم بتسليمها البضاعة في وقت لاحق، ويطلق عليه أيضاً البيع الحاضر للثمن الآجل، ولم تظهر القوائم المالية خلال فترة الدراسة أية قيود تشير إلى استخدام أداة السَّلْم من قبل البنوك الإسلامية الفلسطينية العاملة في مناطق الضفة الفلسطينية المحتلة بالرغم من الدور التموي الذي تؤديه في تمويل رأس المال العامل وفي تمويل الحرفيين وصغار المنتجين<sup>(17)</sup>.

3. الإِسْتِصْنَاع: وهو عقد بيع بين طرفين، يسمى الأول صانعاً والذي يقوم بصناعة شيء معين وبمواد من عنده ليبيعه إلى الطرف الثاني والذي يسمى مستصنعاً بناء على طلب منه مقابل ثمن معلوم، يمكن أن يدفع الثمن حالاً أو مؤجلاً وقد يسدد على أقساط<sup>(18)</sup>، وللإستصناع أهمية في الاقتصاد لأنه يستخدم في كافة المجالات الصناعية، فيمكن للبنك الإسلامي من خلال استخدام أداة الإِسْتِصْنَاع أن يقوم بدور هام في دعم جهود التنمية الصناعية الفلسطينية وزيادة القدرات الإنتاجية.

وبالنظر إلى الجدول (19) يتضح مدى استخدام الإِسْتِصْنَاع من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني بالمقارنة مع إجمالي التمويلات، حيث سجل استخدام أداة الإِسْتِصْنَاع نسباً متذبذبة من إجمالي التمويلات المنوحة من قبل البنك خلال الفترة 2014 - 2010.

(17) عمر، محمد عبد الحليم، الإطار الشرعي والاقتصادي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، صفحة 65، الطبعه الثالثة، 2004 م

(18) عربات، وائل، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، صفحه 185 - 187، 2006 م.

**جدول (19) استخدام أداة الاستصناع من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني خلال 2014 - 2010 (مليون دولار)**

2014	2013	2012	2011	2010	أداة التمويل
4.0	0.40	0.48	1.16	0.99	الاستصناع
352.9	269.98	210.75	189.72	172.89	إجمالي التمويلات المباشرة
%1.1	%0.1	%0.2	%0.6	%0.5	نسبة الاستصناع / إجمالي التمويلات

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني 2013)

وبالنظر إلى الجدول (20) يتضح مدى استخدام أداة الاستصناع من قبل البنك الإسلامي العربي بالمقارنة مع إجمالي التمويلات حيث سجل استخدام أداة الاستصناع نسباً متدنية من إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل المصرف خلال الفترة 2010 - 2014.

**جدول (20) استخدام أداة الاستصناع من قبل البنك الإسلامي العربي خلال 2014 - 2010 (مليون دولار)**

2014	2013	2012	2011	2010	أداة التمويل
2.81	2.56	3.18	4.15	4.79	الاستصناع
247.7	191	171.5	132.9	79.83	إجمالي التمويلات المباشرة
%1.1	%1.3	%1.8	%3	%6	نسبة الاستصناع / إجمالي التمويلات

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي 2014)

وفيمما يلي عرض للدور التموي الذي يمكن أن يؤديه عقد الاستصناع في تتميم النشاط الاقتصادي:

أ. تمويل رأس المال الثابت للمنشآت: يمكن للمصرف الإسلامي أن يقوم عن طريق عقد الاستصناع بتوفير الأصول الثابتة الالزامية لقيام المصانع أو لإحلالها في المصانع القديمة القائمة، أو لأجل توسيع خطوط الإنتاج، وفي سبيل توفير هذه الأصول فإن أمام المصرف الإسلامي خياراتين، فإما أن يكون صانعاً لهذه الأصول أو شريكاً لبعض المؤسسات التي تنتجهما، وإماً أن يقوم بتوفير هذه الأصول عن طريق صيغة الاستصناع الموازي، وفي كلتا الحالتين فإن هذا يكون مقابل ثمن يسدد له من

طرف المستفيد من هذه الأصول<sup>(19)</sup>.

**ب. تمويل رأس المال العامل:** إذا كان العميل المحتاج إلى التمويل هو الجهة التي تقوم بالتصنيع، فيمكن للمصرف الإسلامي أن يدخل في عقد الاستصناع كمستصنٍ يشتري بموجبه سلعة محددة الموصفات من هذه الجهة ويسسلمها آجلاً، ويدفع في هذه الحالة الثمن على أقساط تناسب واحتياجات الصرف الجاري لدورة الإنتاج، لأن يتواافق القسط الذي يدفعه المصرف مع تاريخ دفع أجور العمال، مما يوفر السيولة اللازمة لمقابلة المتطلبات النقدية.

**ج. التخصيص الأمثل لوارد التمويل:** إذا كان العميل المحتاج إلى التمويل هو الصانع، فإن الأموال التي سيحصل عليها من المصرف، ستوجه لإنتاج السلعة المتفق عليها وبمواصفاتها المحددة كونه عند الأجل المحدد سيسلمها إلى المصرف، وحتى إن لم يكن هذا العميل هو الصانع الفعلي للسلعة، إلا أن أموال البنك في الأخير ستوجه لإنتاج هذه السلعة لتسليم إليه، أما في حالة حصول هذا العميل على قرض تجاري فليس هنالك ما يجبره على استخدام هذا القرض في الإنتاج، فكل ما يهمه ويهتم المصرف التجاري هو أن يسدّد أصل هذا القرض والفوائد المرتبة عليه.

**د. تخفيض تكاليف المنتجات:** عقد الاستصناع مشابه لما يعرف اليوم بالإنتاج حسب الطلب، كون الصانع لن يقوم بالإنتاج إلا بعد حصوله على طلب المستصنٍ، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض تكاليف المنتجات، حيث إن الصانع لن يتحمل تكاليف تخزين وتسويق المنتجات والتأمين عليها، بل سيسلمها مباشرة للمستصنٍ في الأجل المحدد، ومن المعلوم أن هذه التكاليف في حال لم يتحملها الصانع، فإنها ستخصص من ثمن المنتج، أي أن التكلفة التي سيتحملها المستهلك النهائي لهذا المنتج في الأخير ستكون أقل في هذه الحالة بفضل عقد الاستصناع<sup>(20)</sup>.

**و. محاربة البطالة:** عادة ما يتطلب عقد الاستصناع استخدام مهارات حرفية معينة، بل ويطلب في كثير من الأحيان استخدام أكثر من مهارة في نفس الوقت، مما يزيد من معدلات التشغيل وخفض البطالة في المجتمع.

ومما سبق يتضح لنا أن عقد الاستصناع دور هام في التنمية كونه يرتبط بمشروعات فاعلة تمس جميع القطاعات، الأمر الذي يعمل على توسيع قاعدة الصناعة، إلا أن البيانات المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الفلسطينية حول مستوى استخدامهم لأداة الاستصناع بالمقارنة مع أدوات التمويل الأخرى جاءت متذرية، فالرغم من ارتفاع حجم الودائع وارتفاع حجم التمويلات المنوحة إلا

(19) عربات، وائل، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، صفحة 185 - 188، 2006م

(20) عربات، وائل، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، صفحة 185 - 188، 2006م.

أن استخدامهم لأداة الاستصناع في تراجع مستمر، وهذه دلالة واضحة على تدني مستوى مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية.

4. الإجارة: الإجارة على نوعين، إجارة على عمل وإجارة على منفعة، والأولى تصرف إلى استخدام شخص للقيام بعمل معلوم، وأما الثانية فهي التي تصرف لمنفعة الأصول والأملاك، وعموماً فإنه يمكن للبنوك الإسلامية أن تستخدم صيغة الإجارة وفق صورتين:

A. الإجارة التشغيلية: وهي أن يقوم المصرف الإسلامي بتمليك عميله المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة مقابل أجر معين على أن يتم إعادة الأصل إلى المصرف في نهاية مدة الإيجار، وفي هذه الحالة يتحمل المستأجر المصاريف التشغيلية، بينما يتحمل المصرف المصاريف الرأسمالية لهذا الأصل المؤجر<sup>(21)</sup>.

B. الإجارة المنتهية بالتملك: والإجارة المنتهية بالتملك تختلف عن الإجارة التشغيلية من حيث إن ملكية الأصول المؤجرة تؤول في نهاية العقد إلى المستأجر بعد سداده لكامل أقساط الإجارة، وذلك طبقاً لما يصدر من المصرف الإسلامي من وعد بالبيع، بسعر يحدد في الوعد أو بسعر السوق أو بسعر منخفض أو من دون مقابل، ويكون الوعد بالبيع أو الهبة معلقاً على شرط سداد جميع الأقساط، ويكون هذا الوعد في عقد منفصل عن عقد الإجارة، وتسري بطبيعة الحال جميع أحكام الإجارة التشغيلية على هذا النوع قبل انتقال ملكية الأصل إلى العميل المستأجر<sup>(22)</sup>.

ولعقد الإجارة دور هام في دفع عجلة التنمية والنشاط الاقتصادي الفلسطيني، وذلك من خلال:

A. تخفيض تكاليف الاستثمار وزيادة معدل العائد: من المعروف أنه كلما انخفضت تكاليف المشروعات وزادت أرباحها اتسعت دائرة الاستثمار، وينعكس ذلك الانخفاض في التكاليف على أسعار السلع والخدمات المنتجة، مما يعمل على زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين، ويرافق ذلك زيادة الطلب الفعال مما يؤدي من جديد إلى زيادة الإنتاج والاستثمار، ويمكن للمصارف الإسلامية أن توفر للمنشآت عن طريق عقد الإجارة المنتهية بالتملك مختلف الأصول الثابتة كالآلات والمعدات، ويُمكّنها في المقابل من تخفيض جزء كبير من تكاليف الإنشاء، كون المنشأة ليست مضطرة إلى تسديد أي قدر من قيمة هذه الأصول مسبقاً، ويمكن أيضاً تخفيض جزء كبير من تكاليف التجديد خاصة إذا كان معدل الإحلال التكنولوجي مرتفعاً في هذا النوع من

(21) الوادي وسمحان،المصارف الإسلامية،الأسس النظرية والتطبيقات العملية،دار المسيرة للنشر،طبعة الاولى،صفحة 259،2007 م.

(22) فرقور بحسام الدين،بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية،صفحة 12 ،2009 م.

الأصول<sup>(23)</sup>، وهذا في حال ما إذا كانت المنشأة في حاجة دائمة إلى هذه التجهيزات، أما إذا كان احتياجها لها مؤقتاً، فيمكن للمصرف الإسلامي أن يوفرها لها عن طريق عقد الإجارة التشغيلية، فلا تضطر بذلك إلى تحمل النفقات المرتفعة لتملك هذه الأصول، ومن جهة أخرى فإن مصاريف التأمين على الأصول وصيانتها حسب عقد الإجارة الذي تستخدمه المصارف الإسلامية تقع على عاتق البنك الإسلامي باعتباره المالك لهذه الأصول<sup>(24)</sup>، مما يعني تكلفة أقل يتحملها المستأجر، على خلاف المصارف التقليدية التي تجعل كل هذه المصاريف على عاتق المستأجر.

ب. تخفيف العبء المالي على رأس المال العامل: تقدم الإجارة المنتهية بالتمليك تمويلاً كاملاً لقيمة الأصول الثابتة من آلات ومعدات وتتوفر في نفس الوقت السيولة النقدية للعميل المستأجر كونه لن يسدّد قيمة الأصل دفعاً واحدة، مما يخفف من العبء المالي على رأس المال العامل لديه.

ج. تخطي حاجز الضمانات: تميزت صيغة الإجارة بتخطي حاجز الضمانات الذي يمثل في كثير من الأحيان عقبة في الحصول المؤسسات على المعدات الحديثة التي ليس لها القدرة على شرائها بأموالها الخاصة، مما يتيح للبنوك الإسلامية تمويل هذا القطاع الهائل والفعال في التنمية الاقتصادية.

د. الحد من التضخم: يتميز التمويل عن طريق الإجارة بأنه تمويل عيني يُمكّن المستأجرين من الانقطاع بالمعدات اللازمة لزاولة أنشطتهم، بدلاً من تقديم التمويل النقدي لشراء هذه الأصول، مما يحد من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد ويحد وبالتالي من نسبة التضخم.

هـ. توظيف الطاقات العاطلة: يمكن للمصارف الإسلامية أن تساهم في التخفيف من البطالة عن طريق عقود الإجارة، حيث يمكن للعميل المستفيد بعد أن يسدّد جميع أقساطه أن يصبح متوجهاً للدخل ومالكاً بعد أن كان عاطلاً عن العمل، وهو الأمر الذي سيخفض من حجم البطالة بين شرائح واسعة من المجتمع.

و. تنمية القطاع الزراعي: من خلال الإجارة يمكن للمصارف الإسلامية توفير الآلات والمعدات الزراعية للمزارعين الذين لا يقدرون على اقتتهاها، مما يجعل منهم منتجين ويسهمون في التنمية.

وعليه فإنه يمكننا القول أن عقد الإجارة بنوعيها التشغيلية والمنتهاية بالتمليك، يمكن أن يكون أسلوباً فاعلاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة وأن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك أصبح يمثل بديلاً شرعياً لأسلوب التأجير التمويلي وبعد أسلوب تمويل حديث نسبياً في الأنظمة الاقتصادية، والداول الآتية (21) (22).

(23) الخضيري، محسن احمد، البنوك الإسلامية، دار ابن رك للطباعة، الطبعة الاولى، صفحة 142، 1999 م.

(24) ابو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، الطبعة الثانية، صفحة 78 - 84 ، 2000 م.

**تبين ما درجة استخدام المصارف الإسلامية الفلسطينية لأداة الإجارة خلال الفترة 2014 – 2010**

**جدول (21) استخدام أداة الإجارة المنتهية بالتملك للبنك الإسلامي العربي خلال الفترة 2010 – 2014 (مليون دولار)**

2014	2013	2012	2011	2010	أداة التمويل
14.99	8.06	5.26	3.96	3.90	الإجارة المنتهية بالتملك
247.7	192	171.5	132.9	79.83	إجمالي التمويلات المباشرة
6 %	4 %	3 %	2 %	4 %	نسبة الإجارة / إجمالي التمويلات

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات المالية من التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي، 2014)

**جدول (22) استخدام أداة الإجارة المنتهية بالتملك للبنك الإسلامي الفلسطيني خلال الفترة 2010 – 2014 (مليون دولار)**

2014	2013	2012	2011	2010	أداة التمويل
5.2	5.98	5.67	4.86	3.70	الإجارة المنتهية بالتملك
352.9	269.98	210.75	189.72	172.89	إجمالي التمويلات المباشرة
1.4 %	2 %	2 %	2 %	2 %	نسبة الإجارة / إجمالي التمويلات

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث والبيانات المالية من التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني، 2014)

مما سبق يتضح أن لأداة الإجارة دوراً مهماً في تنمية النشاط الاقتصادي، إلا أن البيانات المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الفلسطينية حول مستوى استخدامهم لأداة الإجارة بالمقارنة مع أدوات التمويل الأخرى جاءت متدرنة، وبالرغم من ارتفاع حجم الودائع وارتفاع حجم التمويلات إلا أن استخدامهم لأداة الإجارة منخفض، وأيضاً لم تسجل أية استخدامات لأداة الإجارة التشغيلية.

## الخاتمة

بعد أن تم التطرق إلى مختلف محاور الدراسة وإلى الصيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية التي تستخدمها المصارف الإسلامية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

## النتائج

1. إن صيغة المرابحة للأمر بالشراء هي الأداة الأكثر استخداماً من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية، وتقدم بقيم مالية مرتفعة وبمعدلات استخدام تزيد بمتوسط عن 85% من إجمالي التمويلات المباشرة المنوحة بالرغم من أنها ليست من الصيغ التمويلية الفاعلة بالقدر المأمول في تنمية النشاط الاقتصادي، لأنها صيغة تجارية استهلاكية بالمقارنة مع صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية كالمضاربة والمشاركة.
2. إن استخدام عقد السلم في كل أنواع السلع تقريباً قد يفتح الباب لاستغلال هذا العقد في المصارف الإسلامية لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية، إلا أن المصارف الإسلامية الفلسطينية لا تستخدم تلك الأداة التمويلية.
3. إن لأداة الاستصناع أهمية ودوراً فاعلاً في التنمية الاقتصادية كونها ترتبط بمشروعات حقيقة تمس جميع القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يعمل على توسيع قاعدة الصناعة، إلا أن البيانات المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الفلسطينية تشير إلى تدني استخدام تلك الأداة.
4. إن عقد الإجارة بنوعيه: التشغيلي والمنتهي بالتمليك يمكن أن يكون أسلوباً فاعلاً في دفع عجلة التنمية، خاصة وأن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك أصبح يمثل بدلاً شرعياً لأسلوب التأجير التمويلي الذي يعد أسلوباً تمويلياً حديثاً نسبياً في الأنظمة الاقتصادية، وقد لوحظ تدني استخدام أداة الإجارة المنتهية بالتملك من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية وأيضاً لا تستخدم أداة الإجارة التشغيلية بالطلاق.
5. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية وبالرغم من أنها صيغة تمويلية فاعلة في تنمية النشاط الاقتصادي، إلا أنها متدايرة الاستخدام من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية، وإن اعتمادها الكلي في منح التمويلات المباشرة قائماً على استخدام الأدوات الإسلامية القائمة على المديونية وأبرزها تركيزاً أدلة المرابحة للأمر في الشراء وهي صيغة تجارية استهلاكية قد لا تقيد الاقتصاد والتنمية بالقدر والمستوى المأمول بالمقارنة مع أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية.
6. ركزت المصارف الإسلامية الفلسطينية في تمويلاتها على قطاعات اقتصادية معينة وأهملت جزئياً باقي القطاعات الاقتصادية التي وإن مولت بالقدر الكافي ستكون داعمة أساسية للتنمية الاقتصادية، كما أن المصارف الإسلامية الفلسطينية قامت بتوظيف جزء من ودائع العملاء خارج فلسطين بالرغم أن الاقتصاد المحلي أحوج إلى تلك الأموال.

## الوصيات

لقد أظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تمكنت من تجميع المدخرات من المودعين وبما يتفق مع دورها النظري، إلا أن هذه المصارف لم تصل إلى مستوى التوقعات المأمولة في تقديم التمويلات الكافية للمشاريع الاستثمارية من خلال استخدام الأدوات التمويلية الفاعلة والداعمة للتنمية الاقتصادية وهي القائمة على مفهوم الملكية كالمشاركة والمضاربة وأخرى قد يساهم استخدامها في التنمية كبيوع الإجارة والسلم والاستصناع، وإنما استخدمت المصارف الإسلامية الفلسطينية أدوات غير كافية بالمعنى الفاعل لدعم التنمية الاقتصادية، بل إن المصارف الإسلامية الفلسطينية ومن خلال بياناتها المالية قد سعت إلى تحقيق أهدافها الربحية دون المساهمة بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية، ولا ينبغي أن نقلل من دور المصارف الإسلامية المتوقع تجاه تنمية النشاط الاقتصادي في فلسطين، ولكن ينبغي أن نأخذ في الاعتبار التوصيات الآتية:

1. يتوجب على السلطات النقدية الفلسطينية المساهمة في حث المصارف الإسلامية الفلسطينية إما عن طريق الإقناع الأدبي أو بتقديم حوافز ومزايا تجاه تحفيز المصارف الإسلامية لتعزيز استخدام الأدوات التمويلية القائمة على مفهوم الملكية، وعدم التركيز الكلي على أداة المراقبة للأمر بالشراء في تمويلاتها من جهة، ومن جهة ثانية حثهم على توزيع وتوزيع تركيزات التمويلات على مختلف القطاعات الاقتصادية، وعدم التركيز فقط على قطاع اقتصادي واحد.
2. على المصارف الإسلامية الفلسطينية أن توسيع من دائرة تمويلاتها واستثماراتها لتشمل صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية باستخداماتها التمويلية في ظل فوائض السيولة التي أصبحت في تزايد لديها.
3. على المصارف الإسلامية الاهتمام بتمويل المشاريع ذات الجدوى والمنفعة للتنمية الاقتصادية بعد إجراء دراسة معمقة لجدوى تلك المشاريع الاقتصادية، وزيادة الاهتمام بالمشاريع الخاصة بالمهنيين والحرفيين، وهذا يقتضي تطبيق استراتيجية التحول التدريجي من استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم المديونية إلى أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية.
4. على المصارف الإسلامية الفلسطينية أن تنوّع وتطور من أدواتها التمويلية ومن أحكام عقودها التمويلية، لتلائم الواقع الذي تعمل فيه هذه المصارف، وأن تكون عقود الصيغ التي يتم اعتمادها واضحة وقابلة للتطبيق العملي، مما يسهم في حل مشكلة البطالة وإيجاد طبقة من الحرفيين والصناعيين والمقاولين والتجار والمهنيين.
5. ضرورة أن تقوم المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق ما جاء في عقودها التأسيسية وأنظمتها الداخلية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفّر التمويل اللازم لسد احتياجات مختلف القطاعات، كما أنه يتوجّب على المصارف الإسلامية الفلسطينية الاستغلال الأمثل لمواردها الادخارية في استثمارها داخل فلسطين كون المجتمع الفلسطيني أحوج إلى تلك الأموال في استثماراته.

## المراجع

1. عريقات وعقل، حربي محمد وسعيد جمعه، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
2. الرفيعي وآخرون، افتخار الرفيعي، احمد ياسين، خميس محمد، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، بغداد، العراق، 2012.
3. أبو زيد، محمد عبد المنعم، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.
4. مقداد وحسن، محمد ابراهيم، سالم عبد الله، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، غزة، فلسطين، 2005.
5. الهواري، سيد، الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية، الجزء السادس، القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1982.
6. جبر، هشام محمد، دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين، المؤتمر المصري الأول في فلسطين، غزة، فلسطين، 1998.
7. علي، أحمد محمد، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك رقم 3 ، 1995 .
8. أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1997.
9. البنك الإسلامي الفلسطيني، التقارير السنوية للأعوام، 2013، 2014، وعقود التأسيس للمصرف، رام الله، فلسطين
10. البنك الإسلامي العربي، التقارير السنوية 2014، 2013 وعقود التأسيس للمصرف، رام الله، فلسطين
11. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2014 ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.
12. فرفور، حسام الدين، التمويل واستثمار الأموال في الشريعة الإسلامية؛ نظرة موجزة في ضوابط القواعد وسعة المقاصد بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (الصيغة الإسلامية صيرفة استثمارية)، دمشق، 2009.
13. الخضيري، محسن احمد، البنوك الإسلامية، دار ايتراك للطبعه والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999.
14. عمر، محمد عبد الحليم، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلع في

- ضوء التطبيق المعاصر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بنك التنمية الإسلامي،  
الطبعة الثالثة، جدة، 2004.
15. الوداي وسمحان، محمود حسين وحسين محمد، المصارف الإسلامية، الأسس  
النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،  
الأردن، 2007.
16. عربيات، وائل، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، دار الثقافة للنشر  
والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .
17. فياض، عطية، التطبيقات المصرفية لبيع المراكحة في ضوء الفقه الإسلامي، دار  
النشر للجامعات، مصر، 1999 .
18. مقداد وحلس، محمد إبراهيم وسالم عبد الله، دور البنوك الإسلامية في تمويل  
التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل، الجامعة الإسلامية،  
غزة، 2005.
19. أبو معمر، فارس، دور البنوك في الاستثمار في فلسطين، مجلة الجامعة  
الإسلامية، المجلد العاشر العدد الأول، غزة، فلسطين، 2002.





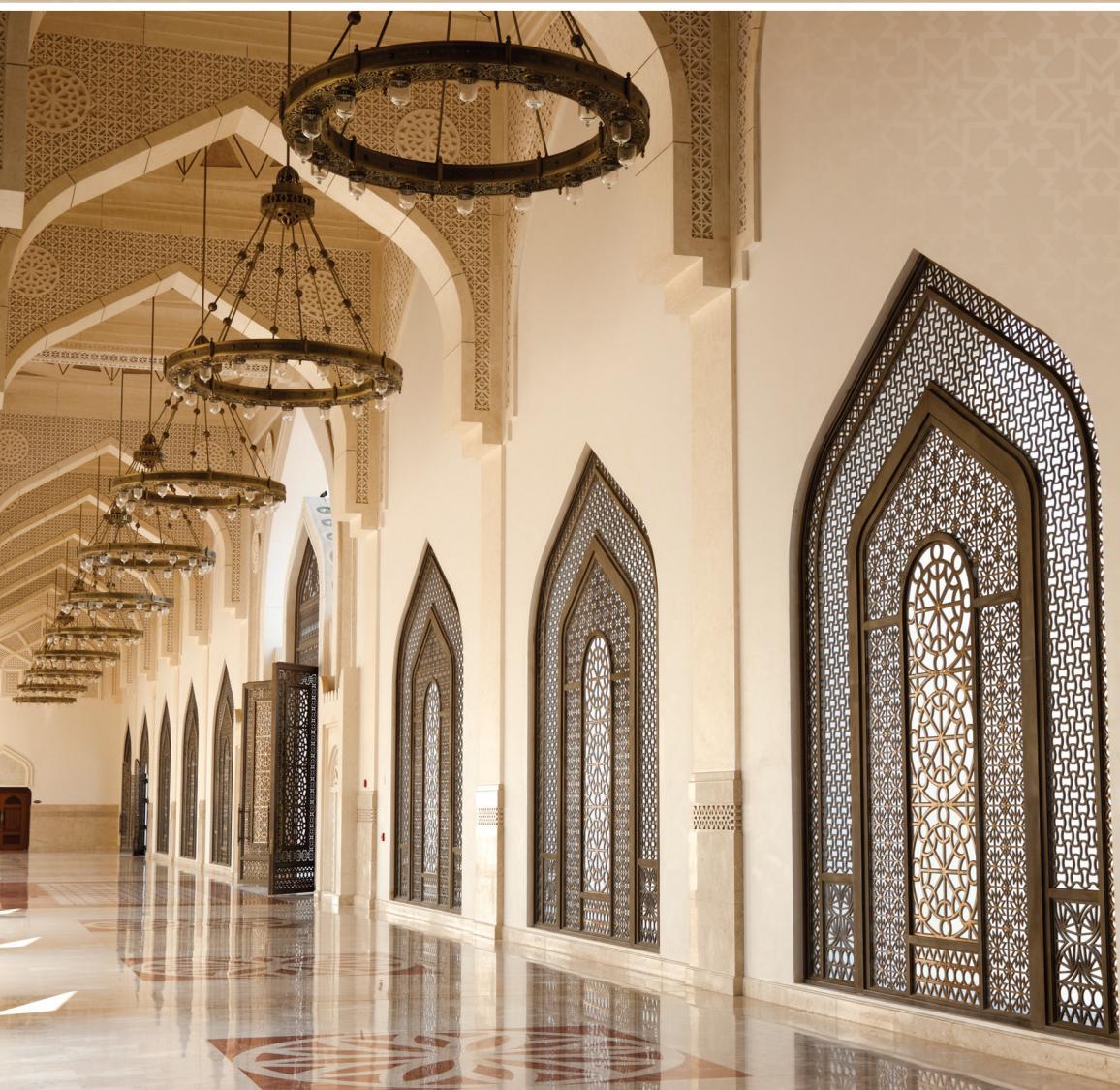
جميع الحقوق محفوظة لبيت المشورة للاستشارات المالية ©

Bait Al-Mashura Journal

# مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Finance and Banking

Issue (6) State of Qatar - April 2017



Published by



ISSN : 2409-0867 Online

ISSN : 2410-6836 Print

[mashurajournal.com](http://mashurajournal.com)

بيت المشورة للاستشارات المالية  
Bait Al-Mashura Finance Consultations